وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة يحي فارس بالمدية

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية

وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية تخصص : إقتصاد نقدي وبنكي

عنوان المذكرة :

دور النقود الالكترونية في القضاء على أزمة السيولة في الجزائر في ظل جائحة كورونا

مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطالبتين:

- شبان سميرة
- بوخرصوم فايزة

تحت إشراف الأستاذ:

د/ موزاوي عائشة

لجنة المناقشة مكونة من السادة :

د .	رئيسا.
د . موزاوي عائشة	مشرفا و مقررا.
د .	مناقشا.

السنة الجامعية : 2020-2021



شكر وتقدير

باسم الله والحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد :

بدءا ببدء نحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا ملء السماوات والأرض

الذي أمدنا بالعون والإرادة لإتمام هذا العمل

لما كان الشكر خلق المعترفين بفضل الله تعالى، وبفضل عباده، وعملا بقوله

ﷺ " لا يشكر الله من لا يشكر الناس ".

إلى الذين مهدوا لنا طريق العلم والمعرفة...

إلى جميع أساتذتنا الأفاضل....

وأخص بالتقدير والشكر والامتنان إلى الأستاذة العزيزة المشرفة : "عائشة موزاوي" لتفضلها بالإشراف

هذا العمل وعلى سعة صدرها وحرصها الدائم أن ينتهي هذا العمل في الصورة أكاديمية بدون أي نقائص

ونسأل الله أن يجزيها عني كل خير

كما أتقدم بالشكر للجنة المناقشة لفضلهم على تقييم هذا العمل، على ما سوف يقدمونه من التوجيهات

والتوصيات

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من قدم لنا العون من قريب أو من بعيد ولو حتى

بكلمة أو نصيحة

ونسأل المولى عز وجل أن نكون قد ساهمنا ولو بشيء قليل في إثراء الأبحاث المستقبلية بالمعلومات

" اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا وزدنا علما "

الاهداء :

الحمد لله و كفى و الصلاة و السلام على النبي الحبيب المصطفى و أهله و من تبعه بإحسان إلى يوم الدين وأما بعد :

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا على إتمام مسيرتنا الدراسية و مذكرتنا هذه ثمرة الجهد و النجاح ؛ و الذي من علينا بالصحة و العافية و العزيمة " فالحمد لله حمدا كثيرا "

أهدي ثمرة جهدي إلى من أنار لي نور الحياة و من كان سببا فيما وصلت إليه من نجاح ....

إلى رمز المحبة و العطاء من رفع الله من مقامها و جعل الجنة تحت أقدامها أعز و أغلى الناس في حياتي و أحق الناس بصحبتي أمي الغالية حفظها الله و أطال عمرها ...

إلى من أخذه الموت مني بغيبة ولم يشهد معي هذه اللحظة و كان أمله لي في الحياة أن يراني أرتقي على سلم النجاح لأبلغ قممه إلى الرجل الذي اعتز بكنيته أبي رحمه الله و اسكنه فسيح جناته ...

إلى من سعى و شقا لأنعم بالراحة و الهناء الذي لم يبخل عليا بشيء من اجل دفعي في طريق النجاح ، الذي علمني أن ارتقى سلم الحياة بحكمة و صبر جدي و أبي الثاني ... إلى من منحتني الحرية و الثقة و فرصة طلب العلم بدعمها لي بكل ما تملك و لم تبخل بنصحها جدتي و أمي الثانية رحمها الله

إلى أروع من جسد الحب بكل معانيه فكان السند و العطاء الذي قدم الكثير من صور الصبر و الأمل و المحبة لن أقول لك شكرا بل سأعيش الشكر معك دائما زوجي رشيد ...

إلى من جمعتني معهم ظلمات رحم واحدة أخي مروان و إسلام ... إلى من كان سندا لي في الحياة إخوتي الذين تربيت معهم ... رتيبة ، مراد ، مُحَمَّد ، رزيقة و زهرة ...

إلى أعز صديقاتي و رفيقات دربي سامية التي كانت و مازالت وفية لي ... إلى كل العائلة الكريمة شبان و تاج وقبوح

إلى من عرفت معهم معنى الإخلاص و الوفاء صديقاتي

إلى كل أساتذتي من الابتدائي إلى الجامعة بالأخص الأستاذ بولصنام ...

إلى كل الأشخاص الذين أحمل لهم المحبة و الاحترام إليكم جميعا أهدي هذا العمل

سميرة

الاهداء :

الحمد لله و كفى و الصلاة و السلام على النبي الحبيب المصطفى و أهله و من تبعه بإحسان إلى يوم الدين و بعد :

نحمد الله عز وجل الذي وفقنا على إتمام مسيرتنا الدراسية و مذكرتنا هذه ثمرة الجهد و النجاح ؛ و الذي من علينا بالصحة و العافية و العزيمة " فالحمد لله حمدا كثيرا "

أهدي ثمرة جهدي إلى من حملتني وهنا على وهن " أمي " التي سهرت الليل لأنام في أمان إلى الغالية التي لو أعطيتها كل ما في الدنيا ما وفيت أجرها ، إليك يا أعز ما أملك أمي الحبيبة ...

إلى أبي الذي لم يبخل علي يوما بشيء نبع العطاء و رمز العمل و الصرامة إليك يا أعز مخلوق في الدنيا ...

إلى من كانوا ولازالوا سندا لي في الحياة أخوتي سليم ، ياسين ، مُحَمَّد ، سيدعلي ، نجموا و شمسو

إلى أختي الغالية خديجة و زوجها الذي دعمني بالدعاء ، غلى زوجة أخى سعاد ....

إلى أعز الناس و أقربهم لقلبي إلى من دعمني نفسيا قبل أن يدعمني ماديا ، إلى من كان عونا و سندا لي و خطى معي خطواتي و يسر لي الصعاب ، إلى زوجي العزيز "حسين " الذي تحمل الكثير من أجلي من أجل وصولي إلى ما أنا عليه الآن و ما كان ليحدث لولا تشجيعه و دعمه المستمر لي ...

إلى أعز صديقاتي اللاتي قاسمتني المشوار الدراسي و الحياة الجامعية

إلى أساتذتي و أهل الفضل عليا الذين غمروني بالحب و التقدير و المحبة و النصيحة و التوجيه و الإرشاد ...إلى كل من علمني حرفا أصبح سنا بريقه يضبئ ...

إلى كل هؤلاء أهديهم هذا العمل المتواضع ، سائلا المولى العلي القدير أن ينفعنا و يمدنا بتوفيقه ...

فايزة

المستخلص :

تهدف دراستنا هذه إلى معرفة دور النقود الالكترونية في القضاء على أزمة السيولة في الجزائر في ظل جائحة كورونا ، حيث اعتمدنا في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي ، حيث توصلنا فيها إلى بعض النتائج حول قضاء النقود الالكترونية على المشاكل و العراقيل التي أفرزتها وسائل الدفع التقليدية ، و محاولة القضاء على أزمة السيولة من خلال تشجيع البنوك و المراكز البريدية على التعامل بوسائل الدفع الالكتروني خاصة النقود الالكترونية .

Abstract :

This study aims at knowing the role electronic money in dimishing the problems of liquidiy crisis in Algeria during the Corona Virus pandemic. We used in our study the descriptive and analytical method. Electronic money plays a huge role in ,We found these results Trying to ,diminishing the problems of traditional payment methods diminish the problems of liquidity by encouraging banks and posts centers to deal with e-payment methods especially electronic money

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات :	الصفحة
الشكر و التقدير	
الاهداء	
فهرس المحتويات	II
قائمة الجداول و الأشكال	
مقدمة عامة .	أ–د
الفصل الأول : النقود الالكترونية .	
مقدمة الفصل	2
المبحث الأول :ماهية النقود الالكترونية	II
المطلب الأول:نشأة ومفهوم النقود الالكترونية	3
المطلب الثاني:خصائص النقود الالكترونية	6
المطلب الثالث:طبيعة النقود الالكترونية	8
المبحث الثاني:عناصر وأشكال النقود الالكترونية	11
المطلب الأول:عناصر النقود الالكترونية	11
المطلب الثاني:معايير النقود الالكترونية	12
المطلب الثالث:أنظمة إصدار النقود الالكترونية	14
المبحث الثالث:آليةعمل النقود الالكترونية،مزاياها وعيوبها	15
المطلب الأول:آلية عمل النقود الالكترونية	15
المطلب الثاني:مزايا النقود الالكترونية	17
المطلب الثالث:عيوب النقود الالكترونية	18
خلاصة الفصل	20
الفصل الثاني:أزمة السيولة في ظل جائحة كورونا	

مقدمة الفصل	**22**
المبحث الأول:أساسيات أزمة السيولة	**23**
المطلب الأول:تعريف أزمة السيولة	**23**
المطلب الثاني:أنواع أزمات السيولة	**24**
المطلب الثالث:التجارب الدولية والحلول التقليدية لأزمة السيولة	**25**
المبحث الثاني : إحصائيات فيروس كورونا	**27**
المطلب الأول:التعرف على جائحة فيروس كورونا	**27**
المطلب الثاني: جائحة فيروس كورونا في الجزائر	**29**
المطلب الثالث: إحصاءات فيروس كورونا في العالم	**31**
المبحث الثالث:الأسباب والإجراءات المتخذة في أزمة السيولة في ظل جائحة كورونا	**35**
المطلب الأول:نشأة أزمة السيولة	**35**
المطلب الثاني:أسباب أزمة السيولة	**35**
المطلب الثالث:الإجراءات المتخذة لمواجهة أزمة السيولة	**39**
المبحث الرابع :مشاكل، آثار وحلول أزمة السيولة في ظل جائحة كورونا	**41**
المطلب الأول:مشاكل أزمة السيولة في ظل جائحة كورونا	**41**
المطلب الثاني:آثار أزمة السيولة في الجزائر	**42**
المطلب الثالث :حلول أزمة السيولة في ظل جائحة كورونا	**44**
خاتمة الفصل	**47**
الفصل الثالث: مساهمة النقود الإلكترونية في القضاء على أزمة السيولة في ظل جائحة كورونا في الجزائر	
المبحث الأول :أهمية السيولة ،مظاهر وأسباب أزمة السيولة في ظل جائحة كورونا في الجزائر .	**50**
المطلب الأول :أهمية السيولة في للبريد والبنوك التجارية	**50**
المطلب الثاني :مظاهر وأسباب أزمة السيولة النقدية في البنوك وبريد الجزائر	**51**

المطلب الثالث:أسباب أزمة السيولة في النظام المالي المصرفي	**53**
المبحث الثاني : احتواء كل من البريد و البنك المركزي والحكومة الجزائرية لأزمة السيولة في ظل جائحة كورونا في الجزائر .	**54**
المطلب الأول : البنك المركزي يحتوي أزمة السيولة	**54**
المطلب الثاني : اقتراحات الحكومة الجزائرية بإنهاء أزمة السيولة	**56**
المطلب الثالث: مدى استعمال البطاقة البنكية في الجزائر.	**60**
المبحث الثالث : تطور خدمات الدفع الالكتروني ومساهمتهما في القضاء على أزمة السيولة في ظل جائحة كورونا في الجزائر .	**66**
المطلب الأول : كورونا يطور خدمات الدفع الالكتروني في الجزائر .	**66**
المطلب الثاني :ركود الاقتصاد بتسبب في أزمة سيولة في الجزائر .	**69**
المطلب الثالث : الحلول المعتمدة للحد من أزمة في البنوك وبريد الجزائر	**71**
خاتمة الفصل	**74**
خاتمة عامة	**76**
قائمة المراجع	**80**
قائمة الملاحق	**86**

قائمة

الجداول و

الأشكال

قائمة الجداول :

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
1-2	أعراض و مضاعفات فيروس كورونا	
2-2	بطاقة فنية لفيروس كورونا في الجزائر	
3-2	تطور الإصابات بفيروس كورونا في بعض بلدان العالم	
1-3	البنوك التي تتوفر لديها البطاقات والأجهزة الحديثة	
2-3	نسبة تواجد البطاقات و الأجهزة الالكترونية في البنوك	

قائمة الأشكال :

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
1-1	دورة استخدام النقود الالكترونية و إجراءاتها	
1-2	الحالات المؤكدة لانتشار فيروس كورونا في بعض ولايات الجزائر	
1-3	نسبة تواجد البطاقات البنكية في البنوك	
2-3	يوضح مدى توفر أجهزةGAB على مستوى البنوك	
3-3	يوضح مدى توفر أجهزة DAB	
4-3	يوضح مدى توفر أجهزةTPV	

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

شهدت حياتنا المعاصرة تطورا مذهلا على جميع القطاعات ولاسيما على الصعيد التقني، حيث ظهرت تقنيات جديدة لم تكن معروفة من قبل، والتي قدمت خدمات مهمة للإنسان فيسرت عليه التعامل خاصة على الصعيد المالي.

ولعل من أهم القطاعات التي تأثرت بصورة كبيرة وسريعة بهذه التغيرات هو الاقتصاد، حيث انتقل من مفهومه التقليدي إلى مفهوم مختلف تماما ألا وهو ما يسمى باقتصاد المعرفة والذي يتطلب أن تكون المعرفة والمعلومات من أهم ركائزه، وما زاد الأمر تطورا وحداثة اندماج هذا الاقتصاد بموجة رقمية، حيث تعد وسائل الدفع الالكتروني وعلى وجه الخصوص النقود الالكترونية، ابرز صورها التي من شأنها أن توسع مفهوم الاقتصاد الرقمي إلى أبعد الحدود.

ولقد أدركت الجزائر ضرورة الارتقاء بنظامها المصرفي إلى المستوى تلك التطورات وبالتالي ضرورة تحديث نظام الدفع والتعامل بالنقود الرقمية الالكترونية خاصة في الفترة الحالية التي ظهرت فيها أزمة السيولة جراء جائحة كورونا في الجزائر والمشاكل التي واجهتها في الأشهر الماضية على مستوى مكاتب البريد والوكالات البنكية، مما أدى إلى تشكيل طوابير طويلة في المؤسسات المالية ويتمثل الحل المناسب لهذه المشكلة في النقود الالكترونية التي وفرت إمكانية إجراء صفقات، وقد خفضت النقود الالكترونية من استخدام النقود التقليدية التي تحتاج إلى مصاريف وموظفين وغيرها من النفقات التي لا تستلزمها النقود الالكترونية وقد ظهرت فكرة النقود انطلاقا من ضرورة تقليص التعامل بالسيولة النقدية باختزالها في وضعية رقمية يتم تخزينها في الحاسوب أو كرت ذكي، بحيث يتم الحصول على الخدمات واقتناء السلع بمجرد التعامل الرقمي دون حاجة لإبراز السيولة النقدية .

من خلال ما تطرقنا إليه سابقا يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

- **ما مدى مساهمة النقود الالكترونية في القضاء على أزمة السيولة في ظل جائحة كورونا في الجزائر ؟**

الأسئلة الفرعية :

وحتى يتسنى لنا الجواب على السؤال الرئيسي فانه من الضروري طرح الأسئلة الفرعية التالية

- ما هي الميزات التي تميزها عن أنواع النقود ؟
- ما السبب الرئيسي الذي أدى إلى ظهور أزمة السيولة؟
- فيما تتمثل أهمية السيولة بالنسبة للبريد والبنوك التجارية ؟

فرضيات البحث :

قصد تسهيل الإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية سنضع بعض الفرضيات التي تكون منطلق دراستنا ويمكن حصرها فيما يلي:

- النقود الالكترونية تتميز بأنها قيمة نقدية غير مخزنة الكترونيا و ليس لها أبعاد.
- السبب الرئيسي الذي أدى إلى ظهور أزمة السيولة في ظل جائحة كورونا هو اكتناز الأموال الطائلة في الاقتصاد الموازي بالإضافة إلى تمعن جائحة في ضرب الآلاف من شركات لتضعها على حالة الإفلاس .
- تتمثل أهمية السيولة بالنسبة للبريد والبنوك التجارية في أنها عنصر أمان وحماية وتبعد عن خطر عدم الدفع ومن ثم الإفلاس بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية .

المنهج المتبع:

وفقا للإشكالية المطروحة سابقا والفرضيات الموضوعة من خلالها، سنعتمد في دراستنا هذه على المنهج الوصفي التحليلي ؛ حيث استخدمنا الوصف في الجانب النظري من خلال التطرق لمختلف التعاريف المتعلقة بالنقود الالكترونية و أزمة السيولة ، أما التحليل فقد اعتمدنا عليه في الجانب التطبيقي من خلال الاستعانة ببعض الجداول و الأشكال .

دوافع اختيار الدراسة:

- الميل الكبير للإفراد للتعامل بالنقود السائلة أكثر من النقود الالكترونية .
- إثراء المكتبة بمراجع في مجال النقود الالكترونية و أزمة السيولة خصوصا في ظل جائحة كورونا .
- نقص الدراسات والمراجع التي تتناول هذا الموضوع .

صعوبات الدراسة:

نظرا لتفشي وباء كورونا وطنيا وعالميا ، ما جعلنا نصطدم و بمشكل الحجر الصحي وغلق الاقامات الجامعية الأمر الذي شكل صعوبة في التواصل مع مصادر المعلومات ، وهذا ما سبب نقص في دقة المعارف بالإضافة ندرة المراجع والمصادر .

أهمية الدراسة :

- التعرف على مدى استخدام النقود الالكترونية في مجال الخدمات المصرفية
- كما تأتي أهمية البحث من أن أزمة السيولة هي أحد المواضيع المهمة في المصارف ، وشغلها الشاغل في عملها اليومي نتيجة احتكاكها بالزبائن، فقد يخسر المصرف عددا من زبائنه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية ،وعدم إمكانية تلبية طلباتهم في الوقت المناسب.

أهداف الدراسة :

تسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- معرفة الدور الذي تلعبه النقود الالكترونية
- تحديد مدى استخدام هذه النقود على مستوى البنوك
- تقييم استعمال النقود الالكترونية في الجزائر و إعطاء نظرة على الواقع المصرفي الجزائري في مجال الدفع الالكتروني
- التعرف على أزمة السيولة ومدى تأثيرها على مراكز البريد والبنوك التجارية.

الدراسات السابقة :

- أحمد سرير سهيلة ، النقود الالكترونية و دورها في تغعيل النشاط المصرفي ، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس ، قسم علوم التسيير ، تخصص مالية ، جامعة المدية ، 2008 .
- غفار حكيمة ، النقود الالكترونية و أثرها على عملية غسيل الأموال ، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس ، قسم علوم التسيير ، تخصص مالية ، جامعة المدية ، 2007/ 2008 .
- ليلى قارة ، تأثير النقود الإلكترونية على السياسة النقدية ، مذكرة لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير ، تخصص مالية و بنوك ، جامعة ام البواقي ، 2012/2011 .

الهيكل وخطة الدراسة:

تناولنا في دراستنا هذه ثلاثة فصول حيث :

الفصل الأولو الخاص بالإطار النظري للنقود الإلكترونية،الذي ضم ثلاث مباحث و هي : المبحث الأول :ماهية النقود الالكترونية ، المبحث الثاني:عناصر وأشكال النقود الالكترونية ، المبحث الثالث:آلية فصل النقود الالكترونية،مزاياها وعيوبها .

أما الفصل الثاني : تطرقنا فيه إلى الإطار النظري أزمة السيولة في ظل جائحة كورونا و الذي يضم ثلاث مباحث و التي تتمثل في المبحث الأول:أساسيات أزمة السيولة ، المبحث الثاني:الأسباب والإجراءات المتخذة في أزمة السيولة في ظل جائحة كورونا ، المبحث الثالث:مشاكل وحلول أزمة السيولة في ظل جائحة كورونا

و أخيرا و ليس آخرا الفصل الثالث :تطرقنا فيه إلى الإطار التطبيقي لمساهمة النقود الإلكترونية في القضاء على أزمة السيولة في ظل جائحة كورونا في الجزائر و الذي يضم ثلاث مباحث و التي تتمثل في المبحث الأول :أهمية السيولة ،مظاهر وأسباب أزمة السيولة في ظل جائحة كورونا في الجزائر . المبحث الثاني : احتواء كل من البريد و البنك المركزي والحكومة الجزائرية لأزمة السيولة في ظل جائحة كورونا في الجزائر . المبحث الثالث : تطور خدمات الدفع الالكتروني ومساهمتهما في القضاء على أزمة السيولة في ظل جائحة كورونا في الجزائر .

الفصل الأول: النقود الالكترونية

مقدمة الفصل:

لقد مرت البشرية بأطوار كثيرة حتى عرفت النقود الالكترونية بشكلها الحالي، فقد ظهرت النقود كنتيجة للنقائص التي اعترضت نظام المقايضة، الذي كان سائدا قبل معرفة النقود، ولعل من أهم هذه المساوئ صعوبة التقاء رغبات المشترين مع البائعين، وعدم قابلية السلع محل المقايضة للتجزئة، وصعوبة تخزينها، ولقد اتخذت النقود في بادئ الأمر شكل المعادن النفيسة كالذهب والفضة، ثم لم تلبث البشرية أن انتقلت إلى مرحلة التعامل بالنقود الورقية والمصرفية، ومع هذا فإن تطور النقود لم يقف عند هذا الحد، فلقد ساعد التقدم التكنولوجي في مجال الاتصالات وتطور الصناعة المصرفية، وظهور التجارة الالكترونية في الحياة الاقتصادية على ظهور شكل جديد من النقود أطلق الاقتصاديون عليه مسمى النقود الالكترونية.

و ينقسم هذا الفصل إلى المباحث التالية :

- المبحث الأول :ماهية النقود الالكترونية
- المبحث الثاني:عناصر وأشكال النقود الالكترونية
- المبحث الثالث:آلية فصل النقود الالكترونية،مزاياها وعيوبها .

المبحث الأول: ماهيـة النقود الإلكترونية :

نتيجة لتسارع التطورات التكنولوجية في السنوات القليلة الماضية، وانتشار استخدام الحاسوب، والانترنت وعلى كل المستويات الفردية، أو الجماعية، وفي جميع دول العالم، فقد ساعد ذلك على ظهور شكل جديد من أشكال النقود الإلكترونية ومفهومها.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم النقود الالكترونية :

قبل التعرض لمفهوم النقود الالكترونية حاولنا معرفة كيف نشأ هذا النوع من النقود من خلال معرفة مراحل تطور النقود وصولا إلى النقود الإلكترونية .

01-نشأة النقود الإلكترونية:

من الواضح في عصرنا الحاضر أن النقود تغيرت من كونها نقودا ورقية أو معدنية ذات قياس موحد ومن حقيقة ملموسة ذات قيمة رسمية صادرة عن الحكومة المعنية إلى شكل الكتروني جديد، فقد تغيرت هذه النقود من العملات إلى أرقام تمثل وحدات موجودة على شاشة الكومبيوتر، ومن هذا المنطلق نتطرق إلى مراحل استعمال النقود وصولا إلى مرحلة استعمال النقود الالكترونية.

أ-مرحلة التبادل السلعي: بدأت النقود بشكل التبادل السلعي، وهو ما يعرف نظام المقايضة (barler)، لكن هذا النظام عجز عن مواكبة مستلزمات التقدم الاقتصادي، وذلك نظرا لعدم وجود مقياس مشترك للقيم.

ب- مرحلة النقود المعدنية: وهي تقوم على استعمال عدة معادن مثل البرونز، الفضـة، الذهب وغيرها.

ج- مرحلة النقود الورقية: والتي كانت تمثل كمية من النقود المعدنية، وهي ذات قيمة ثابتة تحمل أرقاما صحيحة، وصالحة الانتقال من يد إلى يد دون صعوبة.

د- مرحلة النقود الكتابية: تتكون من الودائع المصرفية وهي التي تنتقل بواسطة الشيكات والتحويلات، وتستعمل في إجراء العمليات الاقتصادية، وتتميز بسهولة انتقالها بين المتعاملين.[1]

هـ-مرحلة ظهور الصراف الآلي ATM: وهي المرحلة التي أدت إلى إجراء العمليات المصرفية الالكترونية عن بعد دون تدخل العنصر البشري من قبل المصارف، وهي تعتبر الآن من الوسائل المسلم بها في أغلبية الدول لتسهيل القيام ببعض العمليات المصرفية.

و-مرحلة تقديم الخدمات الفورية عن شبكة الانترنت: أو ما يسمى بالخدمات على الخط (on line services)، وهي ترتكز على استخدام الكومبيوتر الشخصي عبر شبكة الانترنت للقيام بالعمليات المالية، والتجارية المطلوبة خاصة ضمن إطار التجارة الالكترونية.

ي-مرحلة استخدام النقود الالكترونية: وهي مرحلة مرتبطة بالمرحلتين السابقتين، واللتان تقومان على التعامل الالكتروني عن بعد، وقد أدت إلى الحد من استعمال النقود التقليدية (الورقية و المعدنية)، وأصبح التعامل بها على درجة عالية.[2]

02- مفهوم النقود الالكترونية:

دأبت الأدبيات الحديثة على استخدام مصطلحات مختلفة للتعبير عن مفهوم النقود الالكترونية فقد استخدم البعض مصطلح النقود الرقميةDigital Money)(، أو العملة الرقمية(digital currency)، بينما استخدم البعض الآخر مصطلح النقدية الالكترونيElectronic cash (e. Cash) ، وبغض النظر عن الاصطلاح المستخدم فإن هذه التعبيرات المختلفة تشير إلى مفهوم واحد وهو النقود الالكترونية Electronic Money، وكما اختلف الفقهاء حول المصطلح فقد اختلفوا أيضا حول وضع تعريف محدد للنقود الالكترونية.[3]

[1] نادر عبد العزيز الشافي، المصارف والنقود الالكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2005، ص80- 82.

[2] نادر عبد العزيز شافي، مرجع سابق، ص82.

[3] محمد صيرفي، الإدارة الالكترونية، دار الفكر الجامعي، د،ط، مصر، 2007، ص 390.

التعريف العلمي: هي مستند يعطيه مصدره لشخص طبيعي أو اعتباري بناء على عقد بينهما يمكنه من شراء السلع، والخدمات ممن يعتمد المستند دون دفع الثمن حالا لتضمنه التزام المصدر بالدفع، ومنها ما يمكن سحب النقود من المصارف، وهذا التعريف يركز على طبيعة العلاقات التعاقدية بين المتعاملين بالنقد الالكتروني.[1]

التعريف المصرفي: أداة مصرفية بالالتزامات مقبولا على نطاق واسع محليا، ودوليا لدى الأفراد، والتجار، والبنوك كبديل للنقود لدفع قيمة السلع والخدمات لحامل البطاقة مقابل توقيعه على إيصال بقيمة التزامه الناشئ عن شرائه السلعة والحصول على خدمة، على أن يقوم التاجر بتحصيل القيمة من البنك الذي صرح له بقبول البطاقة كوسيلة دفع،ويطلق على عملة التسوية بين البنوك الأطراف فيها اسم نظام الدفع الالكتروني والذي تقوم بتنفيذه الهيئات الدولية المصدرة للبطاقات[2] ونجد هذا التعريف يركز على الإجراءات التي تتبع عند استعمال النقود الالكترونية وقد عرفت النقود الالكترونية من طرف عدة هيئات نذكر منها:

–تعريف بنك التشريع الدولي"BRI": النقود الالكترونية هي قيمة نقدية مقاسة عن طريق وحدات ومخزنة في شكل الكتروني محصل عليها من طرف المستهلك.[3]

–تعريف ايرنست أن يونغ: أنها مجموعة من البروتوكولات والتواقيع الرقمية التي تتيح للرسالة الالكترونية التي تحل فعليا محل تبادل العملات التقليدية.[4]

– تعريف المفوضية الأوروبية: إنها قيمة نقدية مخزنة بطريقة الكترونية على وسيلة الكترونية كبطاقة أو ذاكرة كومبيوتر مقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين عبر المؤسسة التي أصدرتها، ويتم وضعها في متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل من العملات التقليدية و الورقية، وذلك بهدف إحداث تحويلات الكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة.

[1] مصطفى كمال طه ، وائل أنور بندق ، الأوار التجارية ، وسائل الدفع الالكترونية الحديثة ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر 2008 ص 342 .

[2] محمد عبد الحليم عمر، الجوانب الشرعية والمصرفية والمحاسبة لبطاقات الائتمان، دار النشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 1977، ص 37.

[3] سعدودي زهية، التجارة الالكترونية والتسويق الالكتروني، معهد علوم التسيير، تخصص تسويق، جامعة المدية، ص21.

[4] مناصر لطيفة، التجارة الالكترونية في الدول العربية الواقع والتحديات، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس، تخصص مالية نقود وبنوك، جامعة المدية، 2007، ص36.

-تعريف البنك المركزي الأوروبي: أنها مخزون الكتروني لقيمة نقدية على وسيلة نقدية يستخدم بصورة شائعة بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها، دون حاجة إلى وجود حساب بنكي عند إجراء الصفقة، وتستخدم محمولة مدفوعة مقدما، وكذلك ينصرف مفهوم النقود الالكترونية بصفة عامة وأقرب إلى الصحة والدقة بمعناه العام على كافة وسائل الدفع والتحصيل من خلال استخدام الحواسيب كوحدات صرفية.[1]

كما يمكن تعريف النقود الالكترونية بصفة عامة، وأقرب إلى الصحة والدقة هي قيمة نقدية مخزنة على وسيلة الكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبط بحساب بنكي، وتعطى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق الأهداف المختلفة.

المطلب الثانـي: خصائص النقود الالكترونية :

لقد اختلفت النقود الالكترونية عن النقود التقليدية، هذا الاختلاف أدى بها إلى الاتسام بمجموعة من الخصائص تميزها عنها، يمكن تقسيمها كالأتي:

01- سهلة الحمل:

حيث تتميز النقود الالكترونية بسهولة حملها نظرا لخفة وزنها، وصغر حجمها، ولهذا فهي أكثر عملية من النقود العادية، ويرجع ذلك إلى أنها تعفي الفرد من حمل نقود كبيرة لشراء السلع وخدمات رخيصة الثمن، كالصحيفة أو مشروب أو وجبة خفيفة.[2]

02- النقود الالكترونية ثنائية الأبعاد:

اذ يتم نقلها من المستهلك إلى التاجر دون الحاجة إلى وجود طرف ثالث بينهما كمصدر هذه النقود مثلا. فالنقود الالكترونية صالحة لإبراء الذمة و وسيلة لدفع أثمان السلع والخدمات دون أن يقتضي ذلك قيام البائع

بالتأكد من حقيقة هذه النقود أو من كفاية الحساب البنكي للمشتري كما هو الحال بالنسبة لوسائل الدفع الالكترونية، حيث يتأكد البائع من مدى كفاية الرصيد الموجود في حساب المشتري.[1]

[1] أكرم حداد، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، مصر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2005، ص57.

[2] عماري عبد المطلب ، بطاقة الدفع و حالاتها في الجزائر ، المركز الجامعي ، يحى فارس بالمدية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس ، معهد علوم التسيير علوم مالية ، 2004 .ص9-10.

03-النقود الالكترونية ليست متجانسة:

حيث أن كل مصدر يقوم بخلف و إصدار نقود الكترونية مختلفة، فقد تختلف هذه النقود من ناحية القيمة، وقد تختلف أيضا بحسب عدد السلع والخدمات التي يمكن أن يشتريها الشخص بواسطة هذه النقود، فهذه النقود ليست متماثلة أو متجانسة.[2]

04- النقود الالكترونية قيمة نقدية مخزنة الكترونيا:

حيث النقود الالكترونية وخلافا للنقود القانونية عبارة عن بيانات مشفرة، يتم وضعها على وسائل الكترونية في شكل بطاقات بلاستيكية أو على ذاكرة الكومبيوتر الشخصي.[3]

05-وجود مخاطر لوقوع أخطاء بشرية وتكنولوجية:

حيث يلاحظ أن النقود الالكترونية هي نتيجة طبيعية للتقدم التكنولوجي، وعلى الرغم مما تقدمه هذه التكنولوجية للبشرية من وسائل الراحة والرفاهية، فإنها تظل عريضة للأعطال، مما يتسبب في الوقوع في مشكلات كثيرة خاصة في ظل عدم وجود كوادر مدربة وخبيرة تكون قادرة على إدارة المخاطر المترتبة على مثل هذه التقنيات الحديثة. وهذا ينطبق على النقود الالكترونية، وبصيغة خاصة تلك التي يتم التعامل بها عبر الانترنت، وعلى النقيض من ذلك فإن النقود العادية تتميز بالوضوح وقلة الأخطاء الناتجة عن التعامل بها، ومع هذا فمن المتوقع أن تقل المشكلات الناتجة عن التعامل بالنقود الالكترونية في المستقبل مع اعتياد استخدامها والتعامل بها.[4]

[1] عزيزي عقيلة، النقود الالكترونية في الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات شهادة ليسانس اختصاص ملية، جامعة المدية، 2012 -2013، ص20.

[2] هاني وجيه العطار، التجارة الالكترونية، الأكاديمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2016، ص154.

[3] شريف محمد غانم،محفظةالنقود الالكترونية، رؤية مستقبلية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية،2007،ص35-36.

[4] غفار حكيمة، النقود الالكترونية و أثرها على عملية غسيل الأموال، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة المدية، 2007-2008، ص22.

06-النقود الالكترونية هي نقود خاصة:

على عكس النقود القانونية التي يتم إصدارها من قبل البنك المركزي فإن النقود الالكترونية يتم إصدارها في غالبية الدول عن طريق شركات أو مؤسسات ائتمانية خاصة، ولهذا فإنه يطلق على هذه النقود اسم النقود الخاصة (Privet Money).[1]

المطلب الثالث: طبيعة النقود الالكترونية :

تعددت الآراء حول طبيعة النقود الالكترونية وما إذا كان يمكن اعتبارها نقودا حقيقية أم لا، ويرى بعضهم أن النقود الالكترونية هي نقود حقيقية لأنها تقوم بكل الوظائف التي تقوم النقود التقليدية، ويعرفونها بأنها عبارة عن وسيط للتبادل كما أنها مقياس ومستودع للقيمة و البعض الآخر لا يعدها من النقود وبالتالي لا تعد أداة نقدية بالمعنى الحقيقي للنقود، ويقول بأنها لا تخضع للرقابة من قبل البنوك المركزية، وذلك أوجد هذان الرأيان وعدة آراء متباينة حول طبيعة النقود الالكترونية.

الرأي الأول: النقود الالكترونية صيغة غير مادية للنقود الورقية :

النقود عبارة عن ما يمثلها من قيمة ولا تعد القيمة نفسها، فقد جرى التمثيل المادي للنقود في مراحل عدة عبر القرون السابقة، إذ بدأت بالمقايضة، ثم الذهب والفضة، ومن ثم العملات المعدنية حتى وصلت إلى العملات الورقية، وهذا أمر مسلم به.

أصبح استخدام النقود الالكترونية في عصرنا الحاضر أكثر الاستخدامات مع حداثة وتعقيدات استخدامه، إلا أن الفرق بين النقود الالكترونية وما سبقها من نقود يكمن في أن النقود الالكترونية لا تأخذ نفس شكل النقود السابقة من حيث طبيعتها المادية، بل أصبحت تؤخذ بشكل معلومات تنقل بين الأطراف إلا بنقل معلومات عن النقود المراد نقلها للطرف الآخر، لذا تعتبر المعلومات المتعلقة بهذا النقد أهم من النقد نفسه، وهذا يعد فرقا جوهريا، وعليه فإن النقود الالكترونية هي الصيغ غير المادية للنقود الورقية، إلا أن

[1] أحمد سرير سهيلة، بولدوم شريفة، النقود الالكترونية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، قسم علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة المدية، 2007-2008، ص14.

المشكلة التي قد تثار في هذا المجال هي أن النقود التقليدية التي تم دفعها للمصدر تضاف إليه وتبقى داخل نظام النقد، فتكون أمام ازدواجية في استخدام النقد لأنها تستخدم بشكل متزامن، فالنقود التقليدية موجودة و مستخدمة في الوقت نفسه الذي استخدمت به النقود.[1]

الرأي الثاني: النقود الالكترونية أداة تبادل وليست أداة دفع

يذهب التفسير الأكثر شيوعا بين الاقتصاديين إلى أن النقود الالكترونية التي لا تصدر عن البنك المركزي هي مجرد وسيط في التبادل، بمعنى أنها تستخدم في إتمام المبادلات التي تتم عبر شبكة الانترنت ولكنها ليست أداة دفع، بمعنى أنها لا تصلح كوسيلة للإبراء حيث لا يستطيع حائز هذه النقود أن يوفي بها ديونه.

ويستند هذا الرأي إلى التفرقة التي اقترحها بعض الاقتصاديين بين أدوات الدفع وأدوات التبادل، فأدوات الدفع هي التي تصلح لإبراء الذمة بصفة نهائية من الديون بحيث تكون هناك أية مطالبة في المستقبل، أما أدوات التبادل فإن استخدامها يؤدي إلى إتمام عملية البيع ولكن يتطلب علاوة على ذلك عملية إضافية تتمثل في الدفع النهائي الذي يؤدي إلى إبراء الذمة، بمعنى إنهاء أية مطالبة من أي نوع كانت بين مختلف أطراف التبادل (المشتري، البائع، والوسيط مصرفا كان أو مؤسسة إصدار).[2]

الرأي الثالث: النقود الالكترونية أداة ائتمان :

يدور مضمون هذا الرأي حول نقطة أساسية مهمة هي أن جميع صور النقود هي أشكال للائتمان كما تستخدم أداة للتبادل، وإذا أخذنا العملة المستخدمة كمثال فإنها تعتبر أداة ائتمان وذلك لأنها تعد دينا على مصدرها (الحكومة).[3]

وإلى جانب كونها أداة ائتمان فإن العملة لا تستخدم كوسيط في التبادل حيث تسهل لمالكها إجراء التعاملات المختلفة هذا فضلا عن استخدامها كمخزن للقيمة مالكها.

[1] جلال عايد الشورة، وسائل الدفع الالكتروني، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الطبعة الأولى، الأردن، 2008، ص60-61.

[2] عبد السلام صفوت، اثر استخدام النقود الالكترونية على دور المصارف المركزية في ادارة السياسة النقدية، دار النهضة العربيو، د،ط، القاهرة، 2006، ص35.

[3] جلال عايد الشورة، مرجع سابق، ص65.

إلا أن العملات المعدنية من ذهب و فضة لا يمكن اعتبارهما شكلا من أشكال الائتمان مع أنها لم تستعمل وتتبدل في الأسواق المحلية في الوقت الحاضر، أما النقود الالكترونية فهي الرصيد النقدي المسجل الكترونيا المخزن على البطاقة بقيمة محددة، فهي شكل من أشكال الائتمان من جهة كونها دنيا على مصدرها.

ويتمثل الالتزام القانوني لمصدر البطاقة في مواجهة لحاملها في الوحدات النقدية والرقمية الالكترونية (Electronic Bits and Bytes)المسجلة على البطاقة، ويتشابه ذلك مع حقيقة أن الالتزام القانوني للحكومة حيال حائز العملة يتمثل في الورقة النقدية ذاتها.[1]

الرأي الرابع: النقود الالكترونية صورة افتراضية مستحدثة ثلاثية الأطراف والأبعاد :

إن ما يطرح من أفكار متعلقة بإصدارات المؤسسات من نقود الكترونية لتقوم بشراء النقود التقليدية مقابل هذه النقود، وهي ما دافع عنه أصحاب الرأي الثاني ويرفضه القائمون على هذا الرأي.

يعتقد أصحاب هذا الرأي أن ما تم شراءه من ديون أو مطالبة هو في الحقيقة عملية افتراض وهذا ما يعبر عنه التقرير الأوروبي بقوله: (أنه من الواضح بتعبير اقتصادي أن الأموال التي يتلقها المصدر كوديعة مصرفية هي في حقيقة الأمر مطالبة من حق حامل البطاقة أو أصحاب الحساب أن يطالب بها الطرف الثالث).[2]

[1] عبد السلام صفوت، مرجع سابق، ص32.

[2] ليلى قارة، تأثير النقود الالكترونية على السياسة النقدية، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2011- 2012، ص23.

المبحث الثاني: عناصر وأشكال النقود الالكترونية

في هذا المبحث نحاول معرفة عناصر وأشكال النقود الالكترونية وكذا أنظمتها.

المطلب الأول: عناصر النقود الالكترونية

من خلال التعاريف التي تطرقنا لها في الفصل الأول يمكن أن نعدد عناصر النقود الالكترونية كما يلي:

01-مخزنة على وسيلة الكترونية: تعد هذه الصفة عنصرا مهما في تعريف النقود الالكترونية حيث يتم شحن القيمة النقدية بطريقة الكترونية على بطاقة بلاستيكية، أو على القرص الصلب للكومبيوتر الشخصي للمستهلك.[1]

02-قيمة نقدية: أي أنها تشمل ويدان نقدية لها قيمة مالية مثل مائة جنيه أو خمسون دولار، ويترتب على هذا أنه لا تعتبر بطاقات الاتصال التليفوني من قبيل النقود الالكترونية حيث أن القيمة المخزونة على الأولى عبارة عن وحدات اتصال تليفونية، وليست قيمة نقدية قادرة على شراء السلع والخدمات، وكذلك الأمر بالنسبة للبطاقات الغذائية (الكوبونات) والتي من المتصور تخزينها الكترونيا على بطاقات، فهي لا تعد نقودا الكترونية لأن القيمة المسجلة عليها ليست قيمة نقدية بل هي قيمة عينية تعطى لحاملها الحق في شراء وجبة غذائية، أو أكثر وفقا للقيمة المخزونة على البطاقة.[2]

03-تحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها: يعني هذا العنصر ضرورة أن تحظى النقود الالكترونية بقبول واسع من الأشخاص و المؤسسات غير تلك التي قامت بإصدارها، فيتعين إذ لا يقتصر استعمال النقود الالكترونية على مجموعة معينة من الأفراد، أو لمدة محددة من الزمن، أو في نطاق محدد فالنقود ولكي تصير نقودا يتعين أن تحوز ثقة الأفراد وتحظى بقبولهم باعتبارها أداة صالحة للدفع و وسيطا للتبادل.[3]

04-مرتبطة بحساب بنكي: تتضح أهمية هذا العنصر في تمييزه للنقود الالكترونية عن وسائل الدفع الالكترونية (ElectronicMeans of Payment)، فهذه الأخيرة عبارة عن بطاقات الكترونية مرتبطة

[1] محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت- لبنان، الطبعة 07- لم تذكر السنة، ص 135.
[2] أكرم مشهور هذلول،النقود والمصارف ،مدخل تحليلي ونظري ،دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى،مصر ،2005،ص58-59.
[3] متولي عبد القادر ، اقتصاديات النقود والبنوك،دار الفكر، عمان ، الطبعة الأولى ،2009 ،ص 29.

بحسابات بنكية للعملاء حاملي هذه البطاقات تمكنهم من القيام بدفع أثمان السلع والخدمات التي يشترونها مقابل عمولة يتم دفعها للبنك مقدم هذه الخدمة، ومن أمثلة وسائل الدفع الالكترونية بطاقات الخصم (Debitscards)،وهي عبارة عن بطاقات يقتصر استخدامها خصما على حسابات دائنة للعملاء، يتم بموجبها تحويل قيمة نقدية من حساب إلى حساب آخر، فهي بمثابة المفتاح الذي يسمح بالنفاذ الكترونيا إلى الودائع البنكية المملوكة لحامل هذه البطاقة، وتعتبر بطاقات الائتمان من قبيل وسائل الدفع الالكترونية حيث يتم استخدام هذه البطاقات خصيصا على حسابات بنكية مدنية تظهر فائدة يقوم بدفعها حاصل أو مالك هذه البطاقة إلى المؤسسة المصرفية التي منحته هذا الائتمان.[1]

05- وسيلة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة: يجب أن تكون هذه النقود صالحة للوفاء بالتزامات كشركاء السلع والخدمات، أو كدفع الضرائب... الخ، أما إذا اقتصرت وظيفة البطاقة على تحقيق غرض واحد فقط كشراء نوع معين من السلع دون غيره،أو الاتصال التليفوني، في هذه الحالة لا يمكن وصفها بالنقود الالكترونية بل يطلق عليها البطاقات الالكترونية ذات الغرض الواحد.[2]

المطلب الثاني: أشكال النقود الالكترونية:

تختلف صورة النقود الالكترونية وأشكالها تبعا للوسيلة التي يتم من خلالها تخزين القيمة النقدية، وكذلك وفقا لحجم القيمة النقدية المخزونة على تلك الوسيلة التكنولوجية، فهناك إذا معيارين لتمييز صور النقود الالكترونية منه: معيار الوسيلة ومعيار القيمة النقدية.[3]

أولا: معيار الوسيلـة :

نستطيع أن نقسم النقود الالكترونية وفقا للوسيلة المستخدمة لتخزين القيمة النقدية عليها إلى بطاقات سابقة الدفع والقرص الصلب، وأخيرا الوسيلة المختلطة.

01-البطاقات سابقة الدفع (PrepaidCard): ويتم بموجب هذه الوسيلة تخزين القيمة النقدية على شريحة الكترونية مثبتة على بطاقات بلاستيكية، وتأخذ هذه البطاقات صورا متعددة، وأبسط الأشكال في

[1] علاء عبد الرزاق ،شيكات الإدارة الالكترونية ، دار وائل للنشر عمان ، الطبعة الأولى2005، ص240.

[2] عبد الفتاح يومي حجازي، التجارة الالكترونية وحمايتها القانونية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2006 ،ص144.

[3] إبراهيم بختي ، التجارة الالكترونية ، مفاهيم إستراتيجية ، ديوان المطبوعات المركزية ، الساحة الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ،2005،ص 72.

البطاقات التي يسجل عليها القيمة النقدية الأصلية والمبلغ الذي تم إنفاقه، ومن أمثلتها البطاقات الذكية (smart cards)، المنتشرة في الولايات المتحدة الأمريكية وبطاقة دامونت سابقة الدفع، والتي يتم تداولها بصورة شائعة في الدانمارك، وهناك أيضا بعض البطاقات التي تستخدم كنقود الكترونية، وتستعمل في ذات الوقت كبطاقات خصم مثل البطاقات المنتشرة في فنلندا.

وهناك أخيرا بطاقات متعددة الأغراض، أي تستخدم في ذات الوقت كبطاقة خصم، وكبطاقة تليفون، وبطاقة شخصية بالإضافة إلى كونها نقود الكترونية.

02- القرص الصلب:يتم تخزين النقود على القرص الصلب للكومبيوتر الشخصي ليقوم الشخص باستخدامها متى يريد من خلال شبكة الانترنت، ولهذا فإنه سيطلق على هذا النوع من النقود أيضا مسمى النقود الشبكية، وطبقا لهذه الوسيلة فإن مالك النقود يقوم باستخدامها في شراء ما يرغب فيه من السلع والخدمات من خلال شبكة الانترنت، على أن يتم خصم ثمن هذه السلع والخدمات في ذات الوقت من القيمة النقدية الالكترونية المخزنة على ذاكرة الكومبيوتر الشخصي.

03-الوسيلة المختلطة:تعد هذه الوسيلة خليطا مركبا من الطريقتين السابقتين، حيث يتم بموجبها شحن القيمة النقدية الموجودة على البطاقة الالكترونية سابقة الدفع على ذاكرة الحاسب الآلي، الذي يقوم بقراءتها وبثها عبر شبكة الانترنت إلى الكومبيوتر الشخصي لبائع السلع والخدمات.

ثانيا: معيار القيمة النقدية :

هناك تصنيف آخر للنقود الالكترونية يرتكز على معيار حجم القيمة النقدية المخزنة على الوسيلة الالكترونية (البطاقة البلاستيكية، أو القرص الصلب)، ونستطيع أن نميز بين شكلين من النقود الالكترونية:

01-بطاقات ذات قيمة نقدية ضعيفة: وهي بطاقات صالحة للوفاء بأثمان السلع والخدمات والتي لا تتجاوز قيمتها دولارا واحدا فقط.

02- بطاقات ذات قيمة متوسطة:وهي تلك التي تزيد قيمتها عن دولار ولكنها لا تتجاوز 100 دولار.

من الملاحظ إذا أن النقود الالكترونية لم تعرف حق هذه اللحظة فئة نقدية أكبر من المائة دولار، و إن لم يكن من المستبعد تطورها في المستقبل القريب[1].

المطلب الثالث: أنظمة إصدار النقود الالكترونية :

يعد ظهور نظم المبادلات الالكترونية التي يتم فيها تمويل الأرصدة النقدية عبر الوسائل الالكترونية، مثالا للتطور في تقنيات الاتصال الالكترونية والتغيرات في الأنظمة الحكومية والتي ظهرت النقود الالكترونية كنتيجة لها، فعلى سبيل المثال يستخدم مجلس الاحتياط الفدرالي الأمريكي في الوقت الحاضر أنظمة اتصال سلكية متطورة تتم من خلالها تلك التحويلات والمبادلات ومن أهم هذه الأنظمة نذكر[2]:

01–نظام (fedwise) :وهو النظام الذي يبقي المؤسسات المصرفية على اتصال دائم بالمجلس و ببعضها البعض، بحيث تتمكن هذه المؤسسات من التحويل المتبادل للأرصدة النقدية فيما بينها من جهة، وبين المجلس من جهة أخرى دون الحاجة إلى وسائل شبكات تقليدية.

02–نظام (Swift): نظام جمعية الاتصال الأول للتحويل المالي عبر العالم (Society for Worldwidz inter Telecommunication Financial Transfer.

03 –نظام (Emep): التابع للنظام الخاص والذي يتم استخدامه بالإضافة إلى النظامين السابقين عليه، والتابعين لمجلس الاحتياط الفدرالي الأمريكي في عمليات تحويل الأموال الدولية فيما بين البنوك العالمية وبين السماسرة والوكلاء وفيما بين المؤسسات المالية وعملائها في أسواق المال، وذلك بهدف إجراء التحويلات التي تزيد قيمتها على مليون دولار أمريكي.

04– نظام (Echs) :الذي يتم استخدامه في إجراء التحويلات الأقل حجما حيث تستخدمه الشركات عند تحويل مرتبات العاملين فيها إلى حساباتهم لدى المصارف التي توجد فيها تلك الحسابات، و يستخدمه الأفراد في تسديد قيم فواتير الخدمات وأقساط التأمين وفي تسديد أقساط القروض العقارية.

[1] أبو سليمان، البطاقة البنكية،دار القلم، سوريا 1998،ص62.

[2] محمد سعدو الجرف، أثر استخدام النقود الالكترونية على الطلب على السلع و الخدمات، مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، دبي، 2003، ص 192-194.

05- نظام (grap) : المستخدم من قبل المؤسسات المصافية في أوروبا بشكل يفرض تحويل الأرصدة النقدية من حساب شخص في مصرف معين إلى حساب شخص آخر ومشروع في مصاف آخر وذلك بناء على طلب الممول.

المبحث الثالث: آلية فصل النقود الالكترونية، مزاياها وعيوبها :

من المتوقع أن تمتلك النقود الالكترونية طرقا، وآليات عمل حتى تكون أكثر أهمية، كما تتميز بمجموعة من المزايا التي تجعلها أكثر تداول ومن جهة تفرز مجموعة من العيوب الأمنية والقانونية والتي ينبغي على المسؤولين الاستعداد لها.

المطلب الأول: آلية عمل النقود الالكترونية :

حتى يتمكن حامل البطاقة من استخدامها والحصول على نقوده عليه أن يقوم بعدة إجراءات لإنهاء معاملاته التي يرغب القيام بها، ويمكن هذه الإجراءات فيما يلي:

من أجل الحصول على النقد الالكتروني يتقدم الزبون بفتح حساب في البنك ويقوم المستخدم سلفا بدفع مقدار من النقود التي يتم تحويلها إلى صيغة الكترونية ولا يقف الأمر عند هذا الحد للمصرف بل التقصي على سمعة المتعامل ويمنحه بطاقة عندما تكون سمعته الائتمانية مشرفة.

وبعد حصول المستهلك على هذه البطاقة الالكترونية يستطيع استعمالها عند شراء أي سلعة أو خدمة ويقوم البائع على نموذج معين بتحديد قيمة البضائع ونوعها، ثم يطبع اسم حاملها وكل البيانات على هذا النموذج من طريقة آلية خاصة تسمى (اندريسوغرافAdressographe) وهذا في المتجر التقليدي.

تمارس هذه التقنية لصرف أو خصم قيمة لتسويات، و أيضا حيث يرغب المستهلك بالقيام بعمليات الشراء فإنه يدخل للبنك من خلال الانترنت، ويعد دليل شخصيته وأن تكون عادة شهادة رسمية تصدرها سلطة الاعتماد وبعد التحقق من شخصية المستهلك فإنه يصدر المبلغ الخاص للمستهلك من النقد الالكتروني ويخصم نفس المبلغ من حسابه[1].

[1]https ://www.tadwina.com ،14:36 تاريخ الإطلاع 2021.03.29 على الساعة

كما يستطيع المستهلك صرف نقوده الالكترونية عند مواقع التجارة الالكترونية أي تعتبر النقود الالكترونية كوسيلة للدفع، فيرسل الكومبيوتر نقدا الكترونيا إلى التاجر مقابل إجمالي السلع والخدمات وهنا يقوم التاجر بالتأكد من سلامة النقد الالكتروني التي يمكن إعادة شحنها بالنقود مرة أخرى عن طابق إيداع النقود في البنك كما هناك العديد من الأنظمة البرمجية مكافئا الكترونيا تضمه بالكامل على برمجيات لدفع النقود عبر الانترنت[1].

ولكي يكون نظام النقود الالكترونية المعتمدة بالكامل على البرمجيات فعالا وناجحا يجب توفر ثلاث أطراف وهي: الزبون أو العميل، المتجر، أو البائع، و البنك الذي يعمل الكترونيا عبر الانترنت on linebook، إلى جانبه ذلك لابد من أن يتوفر لدى طرف من طرفي برنامج النقود الالكترونية Electroniccash program، نفسه وستعد إلى شبكة الانترنت ولابد من وجود حساب بنكي لدى البنك المركزي لكل من العميل والتاجر.

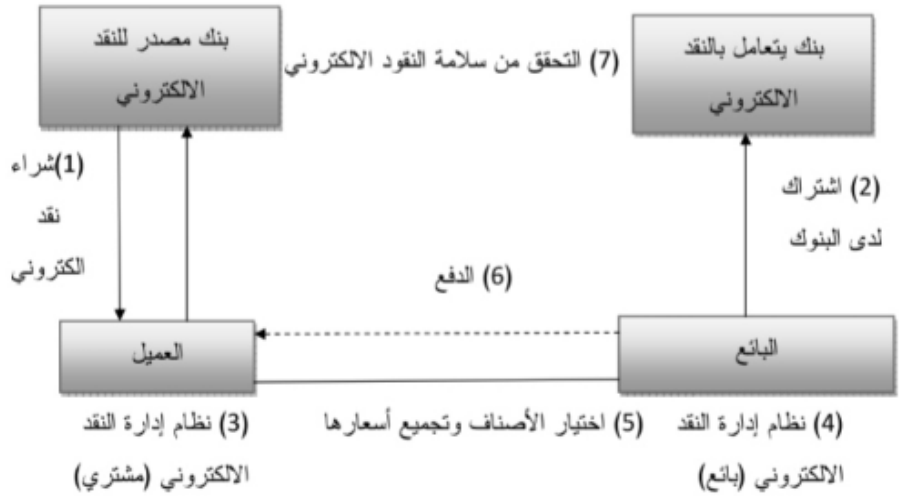
فقد أصبح من الممكن حاليا عن طريق استخدام برمجيات معينة لهذا الغرض من أشهرها برنامج Electronic Cash استخدام النقود الالكترونية لإتمام عمليات الشراء والدفع عبر الانترنت، حيث أن هذه البرمجيات تتبع إرسال النقود الالكترونية على شكل مؤقت Attachement في رسالة بريد الكتروني وفي نهاية

الشهر يرسل المصرف الى المتعامل فاتورة بكل المستويات طالبا منه سدادها أو سداد جزء منها مثلا لـ 25 يوم من تاريخها دون أية فوائد و أية مصاريف، وقد جهز المصرف بعدة أجهزة لتسهيل العمليات لجهاز الاستعلامات عن المتعاملين[2].

[1] عبد القادر حمديني، النقود الالكترونية وآثارها التضخمية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة ليسانس ،تخصص مالية، قسم علوم التسيير 2013ص21.

[2] يحياوي عقيلة، إدارة أعمال البنك، دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري BEA ، معهد علوم التسيير،تخصص إدارة أعمال، جامعة يحى فارس، المدية ،2003، ص60.

الشكل 1-1 : دورة استخدام النقود الالكترونية و إجراءاتها .



المصدر: محمود حسين الهادي ، المعرفة و الإدارة الالكترونية ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2011 .

المطلب الثاني: مزايا النقود الالكترونية :

للنقود الالكترونية مزايا متعددة نذكر منها:

01-انخفاض التكاليف:يمكن نظام النقود الالكترونية من تخفيض تكلفة المعاملات بصورة حادة فمن ناحية لا توجد تكاليفمقاصة أو تسوية حيث قيمة e.cashمدفوعة مقدما، كما أن العملية بالكامل تتم أوتوماتيكيا وفي منتهى البساطة.

02-تشجع عمليات الدفع الآمنة: تستخدم البنوك التي تعامل بالنقود الالكترونية أجهزة خادمة تعدم برتوكول الحركات المالية الآمنElectronictransactionsécurité، كما تستخدم مستعرضات لشبكة الويب تدعم برتوكول الطبقات الأمنية Sécruter Sachet Layer-ssr مما يجعل عمليات دفع النقود الالكترونيةأكثرأمانا.

03-لا تخضع للحدود:يمكن تحويل النقود الالكترونية من أي مكان إلى مكان آخر في العالم وفي أي وقت

كان، وذلك لاعتمادها على الانترنت وعلى الشبكات التي لا تعترف بالحدود الجغرافية ولا بالحدود السياسية.[1]

04-السلطة وسهولة الاستخدام: حيث يستطيع المشتري سداد قيمة مشترياته بمجرد إصدار الأمر إلى حسابه الآلي دون الحاجة لملء الاستمارات المعقدة التي تصاحب استخدام بطاقة الائتمان، كما أنه من الممكن الحصول على نضام يصمم خصيصا لمواجهة احتياجات العميل، كما تتيح النقود الالكترونية فرصة التعامل بالعديد من العملات مع إمكانية التحويل بين هذه العملات بصورة لحظية وبأي قيمة.

05-تسرع عمليات الدفع:تجري حركة التعاملات المالية ويتم تبادل معلومات التنسيق الخاصة بها فورا في الزمن الحقيقي دون الحاجة إلي أي وساطة هما يعني تسريع هذه العملية، على العكس مما لو كانت تتم قبل ذلك بالطرق التقليدية.

06-السرية والخصوصية:يستطيع المشتري في ظل هذا النظام الجديد أن يقوم بعملية الشراء دون أن يكون مضطرا لتقديم أية معلومات، فالبطاقة المدفوعة مقدما تكون لحامله وبالتالي لا تحتاج الشركة التي تصدرها لأية معلومات، وبالمثل حينما يتم شحنها على الحاسب الآلي الذي يشير المخاوف حول إمكانية استخدام هذه السرية في الأنشطة الإجرامية والتهرب الضريبي.[2]

المطلب الثالث: عيوب النقود الالكترونية :

رغم أن النقود الالكترونية تميزت بالعديد من المزايا التي فضلتها على وسائل الدفع الالكترونية الأخرى إلا أنها صاحبت مجموعة من العيوب نذكر منها:

أ-في حالة انتشار النقود الالكترونية فانه يمكن أن تصبح مصدرا للنقود والائتمان.

ب-نظرا للتدفق السهل للنقود الالكترونية فانه يخشى من أن تصبح طريقة سهلة لغسيل الأموال.

[1] منير محمد الجنبيهي وممدوح محمدالجنبيهي، الشركات الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص 78.
[2] منير محمد الجنبيهيوممدوح محمدالجنبيهي، البنوك الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005، ص 77.

ج-انتشار استخدام النقود الالكترونية سيؤثر على مصداقية الحسابات القومية لدى الدول المتخلفة.[1]

د-الاعتماد الكامل على برنامج للحساب الآلي يعني إمكانية نسخ البرنامج مما يعني مضاعفة قيمة النقد الالكتروني المصدر بصورة احتيالية أي تزييف العملة الالكترونية.

هـ-اقتصار استخدام النقود الالكترونية على شبكة الانترنت دون إمكانية تطورها في العالم يجعلها محدودة الفائدة بما يحد من الإقبال عليها.

و-الإصرار على السرية المطلقة حيث يصر مصدر النقود الالكترونية والمتعاملون بما على أن تظل النظم المطلقة خالية من أية بيانات تسمح بتتبع مصادر الأموال، الأمر الذي يساهم في تسهيل عمليات التهرب الضريبي.[2]

[1] محمود أحمد إبراهيم الشرقاوي، مفهوم الأعمال المصرفية الالكترونية وأهم تطبيقاتها، مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، دبي، 2003، ص 37-95 .

[2] حاج صدوق بن شرقي ، مداخلة بعنوان النقود الالكترونية ، كوسيلة في إطار الصيرفة الالكترونية ، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية ، مركز جامعة خميس مليانة ،ص27

خلاصة الفصل:

في إطار السعي لتحقيق أقصى سرعة للتبادل الاقتصادي، وبفضل الإمكانيات اللامعدودة التي يوفرها الإبداع التكنولوجي المعاصر، ظهر نوع جديد من وسائل الدفع للنقد السائل وهي النقود الالكترونية، التي عرفناها بأنها عبارة عن قيمة نقدية منزلة على وسيلة الكترونية محفوظة مقدما غير مرتبطة بحساب بنكي، تحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها، وتستخدم كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة، وتتجلى أهمية هذا التعريف في تمييز النقود الالكترونية عن وسال الدفع الالكترونية الأخرى، و أوضحنا بعد ذلك عناصر وأشكال القوة الالكترونية .

وفي الأخير تطرقنا إلى آلية عمل النقود الالكترونية ومزاياها والعيوب التي صاحبتها .

الفصل الثاني :

أزمة السيولة في ظل جائحة كورونا .

مقدمة الفصل :

عاشت الجزائر خلال الأشهر الماضية أزمة حادة تمثلت في نقص السيولة بمكاتب البريد, و كذلك على مستوى الوكالات البنكية, مما أدى إلى تشكيل المواطنين لصفوف طويلة أمام تلك المكاتب و الوكالات بعد أن تحولت إلى أزمة مزمنة, و قد تميزت تلك الظاهرة بالتبعية على حساب الاقتصاد الوطني .

اذ أن أغلبية المواطنين كانوا يشكلون تلك الصفوف في أغلب الأوقات أثناء زمن العمل, مما يعني الاقتصاد الوطني يتكبد خسائر جسيمة جراء تلك الظاهرة.

و مما زاد من وطأة تلك الأزمة الارتفاع المفاجئ في أسعار بعض المواد الأساسية ذات الاستهلاك الواسع.

و تم التطرق في هذا الفصل للمباحث التالية :

- المبحث الأول:أساسيات أزمة السيولة
- المبحث الثاني:الأسباب والإجراءات المتخذة في أزمة السيولة في ظل جائحة كورونا
- المبحث الثالث:مشاكل وحلول أزمة السيولة في ظل جائحة كورونا

المبحث الأول: أساسيات أزمة السيولة :

تظل السيولة تتدفق في الاقتصاد دون مشاكل حتى يحدث خلل ما يؤثر على هذا التدفق تبدأ أزمة السيولة في الظهور إذا زادت أو انخفضت السيولة المتداولة في الاقتصاد عن المستوى المطلوب.

المطلب الأول. تعريف أزمة السيولة:

تعددت مفاهيم أزمة السيولة و تنوعت لهذا سنتطرق في هذا المطلب الى البعض من المفاهيم التي ستوضح لنا الغموض الناجم عن هذا المصطلح.

أزمة السيولة: هي وضع مالي سلبي يتسم بعجز التدفق النقدي[1].

بالنسبة لعمل تجاري واحد:

تحدث أزمة سيولة عندما لا يكون لدى العمل التجاري الموسر(solvant) الأصول السائلة (أي النقدية) اللازمة للوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل مثل سداد القروض و تسديد الفواتير و دفع أجور الموظفين.[2]

إذا لم تحل أزمة السيولة يجب أن تعلن الشركة الإفلاس.

كما يمكن أن يعاني العمل التجاري المتعثر من أزمة السيولة و لكن في هذه الحالة استعادة التدفق النقدي لن يمنع الإفلاس النهائي للعمل التجاري.

بالنسبة للاقتصاد ككل:

تعني أزمة السيولة أن المصدرين الرئيسيين للسيولة في الاقتصاد و هما البنوك و سوق الأوراق التجارية, يقللان بشدة من عدد القروض التي يقدمونها أو يتوقفان عن تقديم القروض بشكل كامل.

[1] Hhttps://www.meemapps.com تاريخ الاطلاع 31-03-2021 على الساعة 09:30
[2] Hhttps://www.meemapps.com تاريخ الاطلاع 31-03-2021 على الساعة 12:15

و لأن العديد من الشركات تعتمد على هذه القروض للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل, فإن هذا العجز أو النقص في الإقراض له تأثير مضاعف في جميع أنحاء الاقتصاد, مما يتسبب في أزمات سيولة في عدد كبير من الشركات الفردية.

الأمر الذي يؤثر بدوره على الأفراد.[1]

كما يشير مصطلح أزمة السيولة إلى أنه:

*شعور عام من عدم الثقة في النظام المصرفي مما يؤدي إلى اختفاء مؤقت للائتمان

*نقص السيولة المالية قد تعاني منها واحدة من الأعمال التجارية الخاصة[2]

*هذا المصطلح يستخدم أحيانا كمرادف لأزمة الائتمان.

تعريف شامل:

أزمة السيولة هي عجز المصرف عن توفير السيولة المطلوبة من النقد لزبائنه أي عدم قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته اتجاه الزبائن لغياب النقد الكافي لذلك.

و بصورة أخرى يمكن القول أن أزمة السيولة انخفاض حجم التدفقات النقدية الداخلي مقابلة بطلبات التدفق النقدي الخارجي.

المطلب الثاني:أنواع أزمات السيولة :

تنقسم أزمات السيولة إلى نوعين هما:[3]

[1] Hhttps://www.meemapps.comTitle= أزمة-السيولة&oldid=2104245 تاريخ الاطلاع03-04-2021 على الساعة10:00
[2] https//www.marefa.org/index.php ?12:30 تاريخ الاطلاع 03-04-2021 على الساعة
[3] https://m.marefa.org تاريخ الاطلاع 04-04-2021 على الساعة 08:30

أزمات طويلة الأجل:

و تحدث عندما تعجز الدولة عن تمويل نفقاتها العامة أو تكون طموحاتها و مشروعاتها أكبر من القدرة الاستيعابية للاقتصاد على تمويل هذه الطموحات و المشروعات, و في الغالب تضطر الدولة الى الاقتراض من الخارج و هو ما يجعلها تقع في مصيدة الديون

أزمات مؤقتة:

و هي تحدث بسبب معدلات النمو العالية و السريعة في الاستثمارات التي تمتص السيولة في الأسواق , و خاصة إذا كانت هذه الاستثمارات في مشروعات تحتاج إلى وقت طويل حتى تدر عائدا .

و قد تحدث أزمات السيولة بصفة عامة بسبب سياسات الاقتصادية غير الملائمة, مثل السياسات الانكماشية الجائرة التي تمتص السيولة في الأسواق بحجة تحقيق التوازن المالي و النقدي و تخفيض معدلات التضخم و عجز الموازن .

المطلب الثالث :التجارب الدولية و الحلول التقليدية لأزمة السيولة :

وقعت دول كثيرة في مشكلة السيولة و انعكست هذه الأزمة في الغالب في ظهور حالة من الركود في الاقتصاد, و من هذه الدول دول جنوب شرق أسيا و دول أمريكا اللاتينية و روسيا و الولايات المتحدة الأمريكية نفسها, و قد أدت هذه الأزمة إلى زيادة العجز في موازين المدفوعات و الموازين التجارية في هذه الدول و ارتفعت معدلات البطالة و انكمشت الصادرات و هذا جعل البنك الدولي ودول العالم تتحرك للتغلب على هذه المشكلة حتى لا تضر بالاقتصاد العالمي ككل, و في هذا السياق قام البنك الدولي بتقديم دعم للعديد من هذه الدول للخروج من هذه المشكلة, حيث قدم 17 مليار دولار لكوريا الجنوبية و 32 مليار لاندونيسيا, في نفس الوقت قامت حكومات هذه الدول بإتباع سياسات توسعية تتمثل في تخفيض سعر الفائدة حتى وصلت إلى ما يقرب من الصفر, أيضا أدت هذه الأزمة في السيولة إلى تمرد بعض دول العالم على قواعد العولمة و خاصة فيما يتعلق بحرية حركة رؤوس الأموال قصيرة الأجل و التي تعرف بالأموال الساخنة.

و في الغالب–و من واقع التجارب الدولية و من النظرية الاقتصادية– فان هناك حلولا قد تكون تقليدية للخروج من مشكلة السيولة و هي :

–تنشيط الدورة الاقتصادية و الأسواق من خلال زيادة الصادرات و فتح أسواق جديدة و تنشيط الحركة السياحية.

– إتباع سياسة توسعية من خلال خفض سعر الفائدة لتشجيع الاقتراض و الإنفاق الاستهلاكي

–وضع سياسات لتحقيق مزيد من العدالة في توزيع الدخول لمنع الازدواج في الاقتصاد و تنشيط الطلبالفعال.

–وضع سياسات لتحقيق مزيد من العدالة في توزيع الدخول لمنع الازدواج في الاقتصاد و تنشيط الطلب الفعال.

–زيادة وخلق فرص العمل للتغلب على البطالة ولتحقيق دخول للمتعطلين حتى يقبلو على الاستهلاك،ضبط تدفقات رأس المال بين الاقتصاد و العالم الخارجي[1].

[1] https://m.marfa.org تاريخ الاطلاع 04-04-2021 على الساعة 13:05

المبحث الثاني : جائحة فيروس كورونا :

يهدف هذا المبحث إلى توضيح انعكاسات فيروس كورونا المستجد كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والاقتصاد الجزائري بصفة خاصة.

المطلب الأول: التعرف على جائحة فيروس كورونا :

فيروس كورونا هي مجموعة من الفيروسات التي يمكنها إن تسبب أمراضا مثل الزكام والالتهاب التنفسي الحاد الوخيم (السارز) ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرز).[1]

تم اكتشاف نوع جديد من فيروس كورونا بعد أن تم التعرف عليه كمسبب لانتشار احد الأمراض التي بدأت في الصين 2019 .

يعرف الفيروس الآن باسم "فيروس المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة كورونا2" ويرمز إليه sars-cov-2 ويسمى المرض الناتج عنه مرض فيروس كورونا 2019(كوفيد -19)في آذار/مارس 2020 ، أعلنت منظمة الصحة who() صنفت وباء كوفيد19 كجائحة .

تراقب المجموعات المختصة بالصحة العامة الجائحة وتنشر التحديثات على الانترنيت ، ومن هذا المجموعات مراكز مكافحة الأمراض و الوقاية منها في الولايات المتحدة (cdc) ومنظمة الصحة العالمية (who) .كما أصدرت هذه المجموعات توصيات حول الوقاية من المرض وعلاجه .

الأسباب : [2]

تؤدي عدوى فيروس المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة كورونا2 ، أو سارزكوف 2 ،إلى الإصابة بمرض فيروس كورونا 2019، أو كوفيد19.

[1] https://newsnetwork.mayoclinic.org/discussion/mayo-clinic-offers-covid-19-walk-in-vaccine-clinics-in-rochester/ تاريخ الاطلاع 21جوان 2021 على الساعة 16:45

[2] https://newsnetwork.mayoclinic.org/discussion/covid-19-travel-trips-for-people-with-weakened-immune-systems/ تاريخ الاطلاع 15جوان 2021 على الساعة 00:30

يبدو أن الفيروس المسبب لكوفيد 19 ينتشر بسهولة بين الناس ،وسيستمر العلماء باكتشاف المزيد عن كيفية انتشاره مع مرور الوقت. أظهرت البيانات انه ينتشر من خلال المخالطة الشخصية اللصيقة (ضمن 6اقدام ،او 2 متر).وينتشر الفيروس عن طريق الرذاذ التنفسي المنطلق عندما يسعل المصاب بالفيروس أو يعطس أو يتنفس أو يغني أو يتحدث .يمكن استنشاق هذا الرذاذ أو دخوله في فم شخص قريب أو انفه أو عينه.

يمكن أن يتنقل أيضا لمس الشخص سطحا أو شيئا ملوثا بالفيروس ثم لمس فمه أو انفه أو عينه ،لكن خطر الانتقال بهذه الطريقة منخفض.

حصلت بعض الحالات تكرار العدوى بكوفيد19،لكن هذه الحالات غير شائعة .

عوامل الخطورة :[1]

تشمل عوامل الخطورة الأخرى المرتبطة بالتعرض لعدوى كوفيد19:

- المخالطة اللصيقة (ضمن مسافة 6 أقدام أو 2متر) مع أي شخص مريض أو مصاب بكوفيد 19.
- التعرض لسعال أو عطاس شخص مصاب .

[1] https://Rapid exclusion of COVID-19 infection using AI, EKG technology تاريخ الاطلاع 15جوان 2021 على الساعة 00:00

الجدول 2-1 : أعراض و مضاعفات فيروس كورونا :

الأعراض	المضاعفات
الحمى- السعال-الشعور بالتعب- ضيق التنفس أو صعوبة التنفس – القشعريرة – التهاب الحلق- سيلان الأنف – الصداع - ألم في الصدر- احمرار العين –الغثيان – القيء-الإسهال- الطفح الجلدي.	التهاب الرئة ومشاكل التنفس. فشل عدة أعضاء في الجسم . مشاكل القلب. حالة رئوية حادة تؤدي إلى انخفاض كمية الأكسجين القادمة من خلال مجرى الدم نحو أعضائك (متلازمة الضائقة التنفسية الحادة). الجلطات الدموية . إصابة حادة بالكلى . التهابات فيروسية وبكتيرية إضافية.

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على تقارير طبية في عدة مواقع الكترونية .

المطلب الثاني:جائحة فيروس كورونا في الجزائر:

يوثق هذا المطلب بطاقة فنية لفيروس كورونا في الجزائرو قد لا تتضمن جميع الاستجابات و القياسات و التدابير حتى الآن

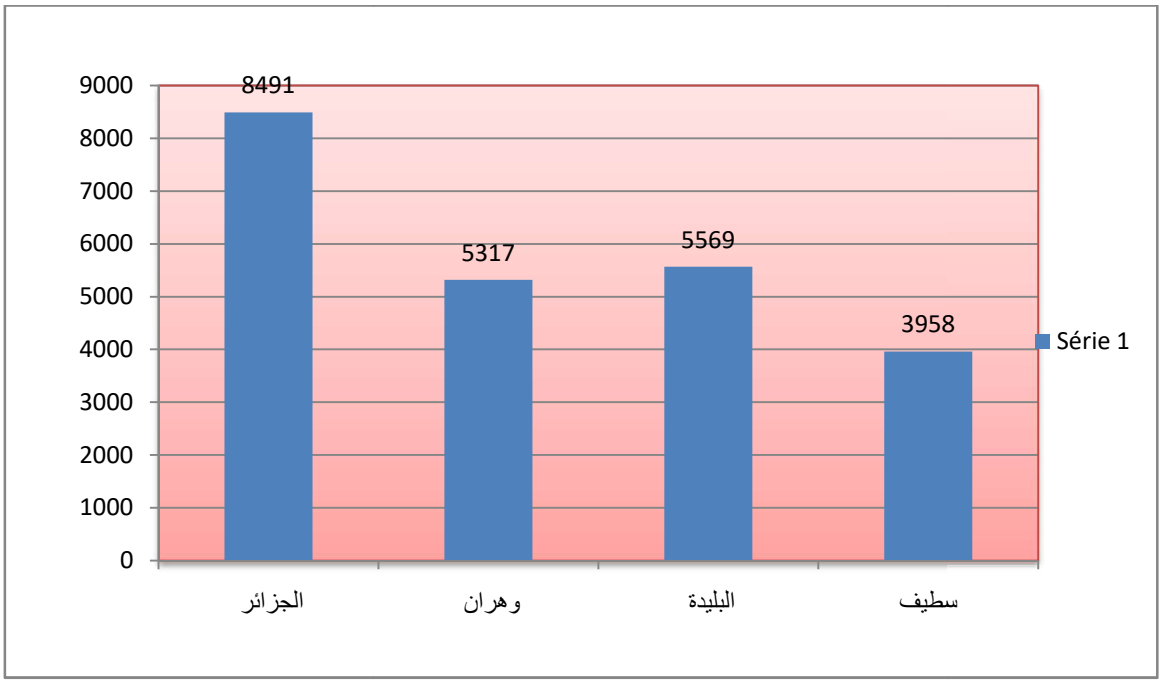
الجدول 2-2 :بطاقة فنية لفيروس كورونا في الجزائر .

المرض	مرض فيروس كورونا 2019
السلالة	فيروس كورونا المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة النوع 2.
التواريخ	17فبراير 2020
المنشأ	ووهان ، خوبي ،الصين .
المكان	الجزائر
الوفيات	3615(18 يونيو 2021)
الحالات المؤكدة	135219(18 يونيو 2021)
حالات متعافية	39444 (27 أكتوبر 2020)
الحالات الكلية للأعراض الشبيهة بالأنفلونزا	15423(16ماي 2020)

المصدر :covid19.sente.gov.dz https://تاريخ الاطلاع 22 جوان 2021 على الساعة 22:00

انتشرت جائحة فيروس كورونا لعام2020 في الجزائر ابتداء من 25 فبراير 2020،عندما فحص ايجابيا بمرض فيروس كورونا 2 المرتبط بالمتلازمة التنفسية الحادة الشديدة (sars-cov-2) لعينة من مواطن ايطالي .تمكشف عن حالات مصابة بكوفيد-19 ،وقد بلغ مجموع الحالات المؤكدة في الجزائر666979 حالة منها 860حالة جديدة ومن بينها 2154 وفاة و44633حالة تعاف حتى 15نوفمبر 2020.واحتلت الصدارة ولاية الجزائر ب8491 حالة وتلتها ولاية وهران ب5317 حالة وولاية البليدة ب5569 حالة ثم رابعا ولاية سطيف ب3958 حالة.

الشكل2-1 : الحالات المؤكدة لانتشار فيروس كورونا في بعض ولايات الجزائر .



المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على المعلومات السابقة .

المطلب الثالث:إحصاءات فيروس كورونا في العالم :

سيتم التطرق في هذا المطلب على مناطق انتشار فيروس كورونا في بعض البلدان التي توفرت فيها البيانات .

الجدول 2-3 : تطور الإصابات بفيروس كورونا في بعض بلدان العالم :

البلد أو المنطقة	الحالات المؤكدة	الوفيات	الحالات المعافاة
الولايات المتحدة	32637456	583439	No data
البرازيل	14791434	408829	13336476
روسيا	654405	9536	422931
الهند	29881965	386713	28766009
اسبانيا	3544945	78399	No data
ايطاليا	4059821	121738	3524194
إيران	2575737	732019	2022586
المكسيك	2349900	217345	1872375
باكستان	837523	18310	773062
تركيا	4929118	41527	4554037
ألمانيا	3412373	83702	3011730

السعودية	421300	7006	404707
فرنسا	5656007	105130	No data
جنوب إفريقيا	1586148	54511	1509656
بنغلادش	765596	11705	695030
كندا	1247298	24385	1139978
كولومبيا	2905254	75164	2721317
قطر	208232	483	195521
الصين	90714	4636	85753
السويد	988554	14091	No data
مصر	230713	13531	172774
الأرجنتين	3047354	65202	2717395
بلجيكا	996896	24322	No data
اندونيسيا	2004445	54956	1801761
العراق	1086141	15608	971793
هولندا	1524527	17221	No data
الإمارات العربية المتحدة	527266	1598	507706
الكويت	277832	1590	261369
أوكرانيا	2088410	44916	1689630
البرتغال	837715	16981	797901
سلطنة عمان	197802	2062	179175
فلبين	1067892	17622	984210
بولندا	2808052	68133	2536931
سويسرا	665585	10056	317600
رومانيا	1059331	28474	1000451
البحرين	180462	660	168865
نيجيريا	165199	2063	155371
غانا	92683	779	90324
اليابان	607626	10420	534836
صربيا	694473	6456	No data
الجزائر	122717	3280	85534
كوريا الجنوبية	124269	1840	114128
الدانمارك	254482	2491	242159
المغرب	512285	9038	499089
الكاميرون	70607	1064	57821
التشيك	1636836	29421	1565481
السودان	36347	2737	27949
النرويج	105159	757	88952

ماليزيا	420632	1574	387542
استراليا	29852	910	No data
اثيوبيا	258813	3757	201156
بلغاريا	405825	16548	341168
موريتانيا	18476	455	17744
المجر	784837	28045	532990
اليونان	349936	10668	No data
كوستاريكا	256676	3290	205467
تيلاندا	72788	303	42474
الصومال	14121	721	6009
كوبا	110644	686	104326
فلسطين	298921	3296	277673
مالي	13937	491	8759
سيريلانكا	115590	709	99153
لبنان	529205	7368	472133
سلوفاكيا	383609	11855	No data
سلوفينيا	242777	4273	No data
هونغ كونغ	11791	210	11451
نيوزيلندا	2267	26	2215
تونس	312747	10915	264730
الأردن	714173	8925	691218
اليمن	6390	1240	2948
نيجر	5261	191	4865
رواندا	25311	337	23513
قبرص	66911	321	No data
بوركينافاسو	13324	157	13067
أورغواي	204120	2796	176783
جورجيا	313742	4183	295458
موزمبيق	70031	317	67342
ليبيا	178672	3049	164663
اسواتيني	18461	671	17758
ليبيريا	2110	85	1952
مالطا	30381	416	29677
زيمبابوي	38293	1573	35647
صومال	3946	247	2781
ميانمار	142858	3209	131997
انغولا	27133	603	24190

سوريا	22977	1610	17399
مونغوليا	40396	126	24333
اريتريا	3681	12	3503
جبل طارق	4286	94	4188
بوروندي	4052	0	148
برمودا	2422	30	1966
كمبوديا	16299	107	5791
أوروبا	10679	100	10435
موناكو	2465	32	2380
بولينزيا الفرنسية	18765	141	18602
ابخازيا	14617	222	13650
ليسوتو	10733	318	6267
سابا	7	0	6
تنزانيا	No data	No data	No data

المصدر :https://ar.m.wikipedia

الملاحظات :

- المنطقة التي شخصت فيها الحالة قد تختلف عن جنسية صاحب الحالة و موقع العدوى الأصلية .
- قد لا تكون الأرقام الرسمية هي الأرقام الحقيقة لعدد الحالات المصابة بالفيروس .
- قد لا يضاف مجموع الوفيات بالضرورة بسبب وتيرة تحديث القيم لكل موقع .
- حالات التماثل للشفاء المبلغ عنها قد لا تتوافق مع الأرقام الحالية الفعلية و لا يمكن الإبلاغ عن جميع حالات التعافي و قد لا يضاف مجموع عمليات التعافي بالضرورة بسبب تكرار تحديث القيم لكل موقع .

المبحث الثالث: الأسباب و الإجراءات المتخذة في أزمة السيولة في ظل جائحة كورونا :

تحدثنا في هذا المبحث على بداية أزمة السيولة في ظل جائحة كورونا و ذكرنا الأسباب المؤدية إليها كما تطرقنا إلىالإجراءات المتخذة لمواجهة أزمة السيولة.

المطلب الأول:نشأة أزمة السيولة :

تعود البدايات الأوللهذه الأزمة إلى بداية شهر رمضان المبارك 2020م حيث يزداد الطلب على السيولة عادة و بشكل عام, و ذلك بسبب التحضير لمصاريف عيد الفطر المبارك و القيام بالتسوق و لشراء متطلبات هذه المناسبة, و كذا لمواجهة مصاريف أخرى في هذه الفترة و أهمها تلك الخاصة بالدخول المدرسي و الاجتماعي.

إن ظهور هذه المشكلة في نظرنا يعود أساسا إلى سوء تقدير للطلب على السيولة في مثل هذه الأيام, حيث أن القائمين على المؤسسات الموفرة للسيولة لم يحسنوا تقدير الطلب المتوقع خلال تلك الفترة و الذي كان يتزايد باستمرار كلما اقتربت مناسبة العيد, مما يعني أن الطلب الذي لم تتم تلبيته في أي يوم يضاف إلى الطلب اليوم الذي يليه, بالإضافة إلى نسبة الزيادة في الطلب في ذلك اليوم, و هذا الأمر كان يتطلب منذ البداية دراسة دقيقة و تقديرات صحيحة, خاصة في ظل تعليمات إلىمسئولي المؤسسات المذكورة بعد تخزين كميات كبيرو من النقود السائلة على مستوى مكاتب البريد و الوكالات البنكية لأسباب أمنية.[1]

المطلب الثاني: أسباب أزمة السيولة :

يمكن تشبيه أزمة السيولة الأشد من نوعها بجبل الجليد حيث يعكس الجزء البارز منه الأسباب الظاهرة و التي تتمثل فيما يلي:

-تمعن جائحة كورونا في ضرب الآلاف من الشركات, لتضعها على حافة الإفلاس.

-تجميد النشاطات الاقتصادية خلال فترة الحجر الصحي.

-تضاعف نسبة سحب الأموال.

[1]من إعداد الطالبتين ، بناءا على المعلومات المجمعة من المواقع الالكترونية.

-عجز بنك الجزائر المركزي عن توفير السيولة النقدية اللازمة و المطلوبة رغم كل عمليات طبع النقود المكثفة التي تمت سابقا.

بينما ينم الجزء المخفي من ذلك عن وجود جذور عميقة لهذه الأزمة:

- كالإختلالات المزمنة في السياسة النقدية و تخلف المنظومة البنكية عن إتباع الخدمات الالكترونية و اضمحلال الثقة بين المواطن و المنظومة المصرفية و ردود الفعل الحكومية, لاسيما خلال الأزمات التي تنفر المودعين من ادخار أموالهم في القنوات الرسمية و تحثهم على اكتنازها في منازلهم و تحت أنظارهم.

-السقوط الحر لأسعار النفط في ظل جائحة كورونا, مما أدى إلى تراجع عائدات النفط بنسبة 26 بالمائة في الأشهر الثلاثة الأولى من العام الجاري (2020) .

-انكماش قطاع النقل و الاتصالات بنسبة (4.8 بالمائة) في 2020 و انخفاض نمو قطاع الخدمات بنسبة 2.8 بالمائة خلال الربع الأول من العام الحالي2020.

- تسجيل انخفاض لقطاع الصناعة قدره 0.5 بالمائة خلال الفترة ذاتها .

-ارتفاع عجز الميزان التجاري بنسبة 79 بالمائة .

-انزلاق احتياطي العملات الأجنبية (المخصص لتمويل العجز في ميزان المدفوعات و تحديدا الاستيراد و ليس لتوفير السيولة النقدية)إلى 60 مليار دولار في (مارس/آذار 2020) .

-الصعود المدوي للعجز في الميزانية من 1500 مليار دينار أي ما يعادل 11.71 مليار دولار في قانون المالية لسنة 2020 إلى 2000 مليار دينار أي ما يعادل 15.62 مليار دولار في قانون المالية التكميلي لهذا العام.

- ليست السيولة النقدية وحدها التي شحت, بل الاقتصاد الجزائري ككل انكمش بنسبة 3.9 بالمائة في الربع الأول من 2020 بعد ما حقق نموا يقدر ب1.3 بالمائة في الفترة نفسها من العام الماضي.

- اكتناز أموال طائلة من طرف أباطرة و بارونات الاقتصاد الموازي الأسود في القنوات غبر الرسمية و التي يتم وزنها بدلا من عدها نظرا لضخامة حجمها الذي تتضارب حوله أرقام المسئولين و الذي يقدر بحسب أحدث التصريحات بنحو 5000 مليار دينار أي ما يعادل 39 مليار دولار.

و لو أن الرقم الحقيقي يفوق ذلك بكثير, نظرا للإفراط في طباعة النقود تحت غطاء التمويل التقليدي, حيث يتمثل جزء من فك عقدة نقص السيولة في استقطاب الأموال النائمة في أركان و خبايا السوق الموازية التي يتمثل حجمها 50 بالمائة من حجم الاقتصاد الجزائري في الوقت الذي لا يتخطى فيه حجم تلك السوق 15بالمائة في الاقتصاديات المتقدمة.

-إضافةإلىهذه الأسباب يستحيل أن لا يمر الحديث عن الأموال المنهوبة على ألسنة المنتظرين على وقع الاكتظاظ و الطوابير الطويلة, حيث يتحسر المواطن العادي لرؤية رصيده في صورة أرقام دون القدرة على المساس به في شكل أوراق نقدية, في الوقت الذي يكتنز فيه أفراد عصابة النظام السابق و غلوله المتورطين في قضايا فساد ثقيلة أموالا يمكن سحبها نقدا في أي وقت و تتجاوز قيمتها 200 مليار دولار في البنوك الأجنبية خارج الجزائر و التي عجز النظام الحالي لحد الساعة عن استردادها نظرا لصعوبة و استحالة هذه العملية التي تتطلب خبرة كبيرة و تعاونا دوليا جديا ووقتا طويلا يفوق 20 سنة.

لا سيما في ظل اللامبالاة و التثاؤب الذي باتت الملاذاتالآمنة تقابل بهما الدول التي نهبت ثروتها, و هذا ليس غريبا على تلك الملاذات التي نفضت عنها غبار المعايير الأخلاقية و أضعفت الشرعية على اقتصاد الظلام و أثبتتإخلاصها و وفاءها للناهبين من كل أنحاء العالم[1].

-و تذرعا بأزمة السيولة النقدية, انهالت الحكومة السابقة على ماكينات طباعة النقود باستخدام تبرير التمويل غير التقليدي و طبعت ما مقداره (60مليار دولار) خلال سنة واحدة فقط.

-إضافةإلى المبلغ الذي تم الاتفاق على طباعته و المتمثل في 11 مليار دولار سنويا و لمدة 5 سنوات .

و إذا استمرت عملية الطباعة بالوتيرة نفسها تستطيع تلك الماكينات ما يصل إلى 300 مليار دولار خلال 5 سنوات فقط.

و رغم كل الأموال الهائلة التي تمت طباعتها, لم تعرف أزمة السيولة النقدية طريقها للحل في الجزائر, لأن توقيت الطباعة كان متزامنا مع الفترة التي شهدت صراعا داروينيا, حيث البقاء للأقوى و الأكثر فسادا, و التي أصيبت خلالها الحسابات البنكية للفاسدين بتخمة لم يسبق لها مثيل.[1]

[1] https://www.alaraby.co.vk. تاريخ الاطلاع 16-04-2021 على الساعة 08:30

و كذلك من أسباب شح السيولة في الجزائر يؤكد الخبير المالي عبد الرحمن عية أنها تعود أساسا إلى التعامل الكبير بالنقود المعدنية و الورقية على حساب أدوات الدفع الأخر على غرار الصكوك و بطاقات الدفع الائتماني و الدفع بالإنترنت.

-إضافةإلى التعاملات خارج الإطار الرسمي, إذ تمثل أكثر من 40 بالمائة من حجم الاقتصادالجزائري.

-كما أن حجم القروض غير المحصلة من رجال المال سابقا يقلل من قدرة البنك المركزي على توفير السيولة اللازمة لبريد الجزائر, دون إغفال العراقيل البيروقراطية و ثقل العمليات المصرفية و تخلف المنظومة الضريبية و هي كلها , بحسب "عية" عوامل محفزة للاكتناز على حساب الإيداع البنكي البريدي.

-يتوقع عبد الرحمن عية أن تتوسع الأزمة الحالية إلى البنوك قريبا, بسبب تحويل سيولتها الى مراكز البريد لدفع مستحقات المواطنين, و هو ما يؤثر في النهاية على تمويل العمليات الاقتصادية و خطة الإنعاش المعلنة, و يضع البلد في مواجهة أزمة تتجاوز الظرفية وفق توصيفه.

-اعتبرها المدير السابق للمعهد الوطني للتجارة أنها ناجمة عن الطلب الكثير في مواسم متتالية, تزامنا مع الأزمة الصحية و كثرة الإنفاق في غياب أو نقص سرعة دوران النقود[2]

-نقص السيولة سببه نقص التعاملات المالية بسبب الأزمة الصحية و هذا ما قاله المدير العام لبريد الجزائر[3]

المطلب الثالث: الإجراءات المتخذة لمواجهة أزمة السيولة :

قدم الخبير الاقتصادي و نائب الجالية الأسبق مُحَّد قحش, خارطة طريق تتضمن سبع إجراءات من شأنها حسبه القضاء على مشكل السيولة الذي أرق الحكومة و الجزائريين منذ أشهر و استفحل في ظل جائحة كورونا أهمها:

-استبدال الأوراق النقدية الكبيرة لفئة 1000 و 2000 دينار بأخرى جديدة لتحفيز عمليات إيداع الأموال في البنوك.

[1] https://www.alaraby.co.vk تاريخ الاطلاع 20-04-2021 على الساعة 00:03.
[2] https://www.aljazeera.net تاريخ الاطلاع 25-04-2021 على الساعة 19:40
[3] https://www.aljazeera.net تاريخالاطلاع 25-04-2021 على الساعة 22:00

و يرى الخبير الاقتصادي مُحَمَّد قحش أن غالبية الجزائريين كما هو معلوم لا يتعاملون مع البنوك, سواء في الادخار او الاستثمار، وهذا يرجع لعدة أسباب منها, تجنب التعامل مع البنوك الربوية أي عدم المساهمة فيها و عدم المعاملة معها, و الكثير من التجار ليس لديهم معرفة عن البنوك و تعاملاتها و مزاياها الايجابية

و تتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

الإجراء الأول:

حسب مُحَمَّد قحش ، يتمثل في استبدال "معدل الفائدة" بالخدمات البنكية أو عائد المشاركة في الاقتصاد الإسلامي في البنوك المحلية ، سوف يشجع المستثمرين و المدخرين الذين يتهربون من الربا و يفضلون المعاملات الإسلامية و الذي يزيد الطلب على العملة المحلية مما يزيد في قيمتها.

الإجراء الثاني:

هو استبدال الأوراق النقدية الكبيرة من فئة 1000 أو 2000 دينار بأوراق أخرى لإجبار المواطنين و التجار على ادخار المليارات الضخمة من العملة المحلية الدينار من منازلهم و ورشاتهم إلى البنوك في مدة زمنية محددة.

الإجراء الثالث:

يتمحور حول مهام البنك (العامل, المدرب أو المدير) الذي يجب عليه أن يشرح للمواطنين أو التجار مزايا المعاملات البنكية, من ضمان الأموال في البنك أحسن من ادخارها في المنازل أو مكاتب العمل, و التي تكون معرضة للسرقة أو الإتلاف جراء كوارث طبيعية.

و كذلك تبيان مزايا التعامل بالصك و التعاملات الالكترونية للسحب أو الدفع.

الإجراء الرابع:

يقول مُحَمَّد قحش هو ضرورة إقناع الزبون بضرورة فتح حساب بنكي لإيداع النقود, الذي يود استبدالها بالنقود الجديدة, لأنه يستوجب عليه سحب القيمة المحددة فقط من طرف البنك, و الباقي يسحب الكترونيا من أجهزة الصرف الآلي (البطاقات الالكترونية للعملة المحلية-فيزا كارد أو ماستر كارد).

و تكون صالحة للدفع كذلك و يستطيع استعمال الصك للمعاملات التجارية الكبيرة (الشراء و البيع) و في هذه الحالة استعمال الصك, يجب على البنك أن يؤمن الصك و يصادق عليه بسرعة, حتى تتم عملية الدفع و تفادي الصك بدون رصيد, و شيئا فشيئا يثق و يتمرن الزبون على البنوك.

الإجراء الخامس:

يتمثل في زيارات دورية لمتعاملي البنوك المحترفين للتجار و المقاولين و أصحاب المزارع و المواشي, لكل القرى و المدن لإقناعهم بفتح حسابات بنكية, و ذلك بإعطائهم امتيازات لشراء المنازل و العقارات و قروض إسلامية لتوسيع تجارتهم, أو خلق فئة بنكية تعمل جاهدة بإقناع الزبائن لفتح حسابات بنكية و إيداع أموالهم.

هذه الفئة تكون محفزة بعلاوات حسب النتائج المحققة شهريا.

الإجراء السادس:

تطوير البنوك المحلية و جعلها تلعب دورها كبنوك حقيقية ...

كما هو معمول به في مختلف الدول, و ليس الإبقاء عليها كخزائن فقط لإيداع الأموال, و منح الزبائن القدرة و المرونة على السحب و الدفع من أي مكان في إطار شبكة شاملة وطنيا, فإذا كان الحساب البنكي في وهران يستطيع صاحبه السحب من عنابة.

الإجراء السابع:

ختم الخبير الاقتصادي مُحَّد قحش خارطة طريق القضاء على مشكل السيولة, بضرورة فتح مكاتب تحويل العملة الأجنبية و إجبار كل المتعاملين في هذا الميدان بفتح مكاتب بسجل تجاري, و دفع مستحقات الضرائب و لو رمزيا و الموجودين في جميع المدن الجزائرية, و الذين يصنفون على أنهم بطالون, لكن يتعاملون بأموال ضخمة بالملايير بالعملة المحلية و بالعملة الصعبة فإذا تم ذلك سوف ينخفض معدل البطالة و يبدأ التحكم في السوق السوداء.[1]

[1] https://www.echoroukonline.com

مُحَّد قحش ،نائب الجالية السابق و الخبير الاقتصادي "الشروق" تاريخ الاطلاع 27-04-2021 على الساعة 14:30.

المبحث الرابع :مشاكل، آثار و حلول أزمة السيولة في ظل جائحة كورونا :

سندرس في هذا المبحث بعض مشاكل و آثار أزمة السيولة كما سنتطرق إلى الحلول الأزمة لمواجهة أزمة السيولة في فترة الكوفيد 19.

المطلب الأول:مشاكل أزمة السيولة في ظل جائحة كورونا :

أحدثت جائحة فيروس كورونا عدة مشاكل في أزمة السيولة النقدية حيث في بادئ اعتقد المواطنون إن أزمة السيولة ستمر سريعا, إلا أنها بدأت تزداد كل مرة و من بين المشاكل التي تعرض لها المواطنون في أزمة الكوفيد 19 كالتالي:

-أضحت مشاهد الطوابير الطويلة للناس أمام مركز البريد واقعا مريرا فرضته أزمة سيولة يعرفها القطاع المالي في الجزائر منذ أشهر, و تقول الحكومة الجزائرية إنها اتخذت الإجراءات الكافية للقضاء عليها في أقرب الآجال,

بينما يرى البعض أن التخلص من هذه الأزمة يتطلب إجراءات صارمة, و في حين تقول إدارة البريد إنالأزمة ناجمة عن تفشي فيروس كورونا, يؤكد آخرون أن أسبابها أعمق من ذلك.

-و تعرف أغلب مكاتب البريد أزمة سيولة حادة, جعلت من الزبائن يؤجلون استلام رواتبهم رغم حاجتهم إليها.

-وفاة عدة أشخاص خاصة كبار السن بسبب الاكتظاظ في مكاتب البريد والبنوك لتقاضي الأجر.

-ارتفاع نسبة الاستهلاك على حساب الادخار.

-انتشار فيروس كورونا بين الأشخاص بسبب الاكتظاظ الكبير في مكاتب البريد لانعدام السيولة النقدية.

-صعوبة سحب الموظفين و المتقاعدين رواتبهم و معاشاتهم بسبب الأزمة .

المطلب الثاني: آثارأزمة السيولة في الجزائر

ككل الأزمات التي واجهتها الجزائر خلفت أزمة السيولة آثارا عديدة نذكر منها:

دفع غالبية المصارف إلى اللجوء للاحتياطات الإجبارية .

-تهاون سيولة المصارف من 8 مليار إلى 4.8 مليار دولار خلال ستة أشهر (نهاية ديسمبر/كانون الأول 2020) و ذلك لأول مرة منذ أكثر من 20 سنة.

-أزمة السيولة الحادة باتت تهدد النظام المصرفي في وقت تحتاج الجزائر إلى موارد مالية لدعم الاقتصاد المتعثر بسبب تراجع عائدات النفط

-تواصل تهاوي قيمة الدينار, الذي فقد بريقه أمام العملات الأجنبية .

-فقر نسبة العجز في السيولة من 55 في المائة نهاية ماي /أيار 2020 إلى 80 في المائة نهاية 2020 علما أنها كانت عند 20 في المائة مطلع سنة 2019 حسب ما صرح به بغداد عمار عضو جمعية البنوك الجزائرية "العربي الجديد"

-كما قال عمار: بلغة الأرقام: "حسب تقرير المركزي الجزائري أن البنوك خسرت 304 مليار دينار خلال ستة أشهر و هذه خسارة كبيرة تضع حجم السيولة بمستويات تاريخية متدنية".

-أدى ارتفاع العجز في السيولة إلى سحب الودائع المالية من طرف المدخرين و المتعاملين الاقتصاديين لمواجهة تداعيات كورونا, بالإضافةلارتفاع حجم القروض المتعثرة بشكل مستمر خلال السنوات الخمس الأخيرة.

حيث بلغت 15 في المائة عام 2015 لتزيد إلى 13 في المائة في العام التالي, و 17 في المائة في2017, ثم 20 في المائة في العام اللاحق, قبل أن تقفز إلى 25.2 في المائة خلال العام 2019, يضاف إليها لجوء الحكومة في النصف الثاني من سنة 2020 إلى منح قروض للشركات العمومية و الخاصة المتعثرة بسبب الجائحة.

-تراجع العملة المحلية من 123 إلى 130 دينار للدولار الواحد في ظرف خمسة أشهر فقط.

كما تواجه البلاد ضغوطا مالية متزايدة نتيجة تراجع عائدات تصدير النفط, و تآكل احتياطي النقد الأجنبي, في ظل الأزمة, بينما جاء قرار الرئيس عبد المجيد تبون, بمنع طباعة النقود أو الاستدانة الخارجية ليزيد من التحديات التي تواجهها البنوك.[1]

[1] https://www.akaraby.co.vk تاريخ الاطلاع 30-04-2021 على الساعة 16:15

-أزمة السيولة و توفر الأموال في مكاتب البريد باتت هاجسا جديدا للجزائريين, يضاف إلى الأزمة الصحية و هشاشة القطاع الصحي.

-الطوابير الطويلة للمواطنين أمام مكاتب البريد تزايدت في الأشهر الأخيرة و قد أدى التزاحم إلى وفاة أشخاص مسنين و تعطل مصالح الناس بسبب انعدام الأموال في البنوك أو تحديد سقف سحب لا يكفي لسد الطلبات.[1]

المطلب الثالث:حلول أزمة السيولة في ظل جائحة كورونا

إن أزمة السيولة النقدية التي أضحت تعاني منها الجزائر كظاهرة مزمنة, تتطلب حلولا جذرية سواء على المدى القصير, أو المديين المتوسط و الطويل, و تتمثل تلك الحلول أوالإجراءات خاصة في :

-إعادة الاعتبار للتعامل بالشيك في المعاملات التجارية و المالية, فبالرغم من أن القوانين الجزائرية واضحة و صارمة في مجال مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد, بل إن بنك الجزائر كان قد أنشأ جهازا خاصا منذ دخول في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية في بداية التسعينات و في ظل قانون النقد و الائتمان رقم (90-10) باسم "جهاز مكافحة إصدار الشيكات بدون رصيد" إلا أن الهاجسالأكبر الذي يبقى بمنع المواطنين و خاصة منهم المتعاملين الاقتصاديين من التعامل بالشيك, هو انتشار ظاهرة إصدار الشيكات بدون رصيد, و بالتالي فإن على التاجر إما أن يطلب من المشتري الدفع بشيك مصادق عليه Cheque certifie,و هذا يتطلب من المشتري طلب هذا الشيك من البنك ثم الانتظار بضعة أيام حتى يتم تحضيره ثم إمضاؤه من طرف مدير الوكالة البنكية التي يتعامل معها, و هذا مناف لتسريع المعاملات التجارية و المالية , و إما أن يقبل من المشتري الدفع بشيك عادي و هو لا يضمن حقه, و كثيرا ما ينتهي به الأمر إلى الدخول في منازعات قضائية مع ذلك المشتري بسبب كون الشيك بدون رصيد, أي هناك انتظار و تضييع للزمن في كلا الحالتين, إضافةإلى المخاطرة في الحالة الثانية.

تفعيل و تنشيط التعامل بطاقة ما بين البنوك cart CIB, حيث و بالتعاون مع مؤسسات أجنبية متخصصة في مجال النقد الالكتروني سعت مجموعة من البنوك الجزائرية إلىإنشاء شركة النقد الآلي و العلاقات

[1] https://www.mc-doualiya.com14:50 تاريخالاطلاع 02 -05-2021 على الساعة

التلقائية ما بين البنوك Société d'automatisation des transactions interbancaires et de monétique(SATM)في أفريل 1995, و هي تهدف إلىإنشاء نظام وطني للدفع الالكتروني من خلال إنشاء بطاقة السحب ما بين البنوك Cartre inter bancaire/CIBو التي بدأ العمل بها في سنة 1997[1]

-تستعمل هذه البطاقة خاصة للسحب من أجهزة الصرف الآلي, و هي محلية لأنها صالحة فقط في الجزائر و تشترك في هذا النظام البنوك العمومية الجزائرية بالإضافة الى كل من :بنك البركة الجزائرية, بنك الإسكان للتجارة و التمويل سوسيتي جنرال الجزائر Société natiscisalgerie,BNPParibaas el djazair, cenercelalgerie

و مؤسسة بريد الجزائر.[2]

و ما يعاب على هذه البطاقة كونها بطاقة سحب فقط, و ليست بطاقة دفع كما يشير إلى ذلك اسم النظام, و ذلك بالرغم من بعض التجارب التي حاولت ذلك في بعض المدن الكبرى, لأنها بقيت تجارب محدودة و غير ذات جدوى لأنها لم تعمم على كامل الوطن.

لذا يجب على السلطات المعنية أن تتعاون فيما بينها لتفعيل التعامل بهذه البطاقة, و تحويلها إلى وسيلة دفع حقيقية, خاصة و أن معظم المالكين لحساب بريدي جاري و الذين يتجاوز عددهم 12 مليون يحوزونها , إضافةإلى من يحملها من عملاء البنوك المشتركة في هذا النظام, و نرى أن أول خطوة في هذا المجال هي إيجاد أماكن القبول العام لهذه البطاقة, و يقترح أن تكون البداية بالمؤسسات العمومية الاقتصادية, أي تسديد فواتير الخدمات بتلك البطاقة في كل من :

مؤسسة الكهرباء و الغاز, مؤسسة الجزائرية للمياه, مؤسسة اتصالات الجزائر, مؤسسة موبيليس أو في مؤسسة تجمع بين الطابع الاقتصادي و الإداري مثل مصلحة الضرائب, على أن تتوسع العملية بعدها بطريقة تلقائية إلى مؤسسات القطاع الخاص.

[1] سليمان ناصر,النظام المصرفي الجزائري و تحديات العولمة,, مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية, المركز الجامعي-واد سوف, العدد (1) ،ص188.

[2] www.satim.dz.com يوم الاطلاع 04-05-2021 على الساعة 15:40

-إن القيام بمثل هذه الإجراءات من شأنه أن يقلل من حجم الطلب على السيولة النقدية ذلك أنه كلما تم استعمال وسائل الدفع الحديث , كلما قل حجم النقود القانونية المتداولة على حساب النقود الخطية أو الكتابية, اذ من المعلوم أن حجم النقود القانونية يشكل حاليا نسبة 80 بالمائة من إجمالي حجم الكتلة

النقدية المتداولة في الجزائر, في الوقت الذي يشكل فيه هذه النسبة في البلدان المتقدمة 20 بالمائة مقابل 80 بالمائة للنقود الخطية أو الكتابية.[1]

[1]سليمان ناصر, تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر,الأسلوب و المبررات بحث مقدم إلى الملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلدان العربية" تنظيم كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير-جامعة حسيبة بن بوعلي-شلف .

خاتمةالفصل :

أصبحت مشاهد الطوابير الطويلة للناس أمام مراكز البريد واقعا مريرا فرضته أزمة سيولة يعرفها القطاع المالي في الجزائر منذ أشهر.

و تقول الحكومة الجزائرية إنها اتخذت الإجراءات الكافية للقضاء عليها في أقرب الآجال, بينما يرى البعض أن التخلص من هذه الأزمة يتطلب إجراءات صارمة و في حين تقول إدارة البريد إن الأزمة ناجمة عن تفشي فيروس كورونا, يؤكد آخرون أن أسبابها أعمق من ذلك.

الفصل الثالث :

مساهمة النقود الالكترونية في القضاء على أزمة السيولة في الجزائر في ظل جائحة كورونا .

مقدمة الفصل:

توغلت الجزائر بشكل أكبر في نفق شح السيولة, التي تشارف على طي شهرها الثاني عشر, وسط عجز حكومي عن معالجة الأزمة التي سلكت إبعادأخرى اقتصادية و اجتماعيةأثرت على حياة الجزائريين, و باتت تهدد بانفجار قد يعجل بذهاب حكومة عبد المجيد تبون.

و مع بداية تفشي وباء كورونا, شهر مارس /2020, بدأت طوابير الانتظار تظهر نسبيا أمام مراكز البريد و البنوك, و في ما كان يعتقد الجزائريون أنه مجرد نتيجة منطقية أفرزتها إجراءات الوقاية من "كوفيد 19", إلا أن مظاهر الطوابير بدأت تنتشر بصفة يومية أمام جميع مراكز البريد و البنوك, و مع مرور الأيام و الأشهر, لتبلغ الذروة مطلع شهر جوان 2020, وسط صمت من الحكومة بلغ مع الوقت حد النفي.

و تم التطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية :

- المبحث الأول :أهمية السيولة ،مظاهر وأسباب أزمة السيولة في ظل جائحة كورونا في الجزائر .
- المبحث الثاني : احتواء كل من البريد و البنك المركزي والحكومة الجزائرية لأزمة السيولة في ظل جائحة كورونا في الجزائر .
- المبحث الثالث : تطور خدمات الدفع الالكتروني ومساهمتهما في القضاء على أزمة السيولة في ظل جائحة كورونا في الجزائر .

المبحث الأول :أهمية السيولة ، مظاهر و أسباب أزمة السيولة :

يعد موضوع أزمة السيولة في ظل جائحة كورونا في الجزائر من المواضيع المهمة في مراكز البريد و البنوك التجارية, و شغلها الشاغل في عملها ليومي و احتكاكها بالزبائن.

المطلب الأول:أهمية السيولة للبريد و البنوك التجارية :

قد يخسر مركز البريد أو البنك عددا من زبائنه نتيجة عدم توفر السيولة الكافية و بالعكس من ذلك فقد يحتفظ البنك أو المركز البريدي بسيولة تفوق حاجته, مما ينتج عن ذلك حالة الاستخدام غير الصحيح للموارد المتاحة, و فقدان الإدارة الجيدة للسيولة تساهم في انعدام ثقة السلطات الرقابية البنك المركزي و المودعين, و لا تمكن البنك من استغلال الفرص المناسبة لتحقيق أقصى الأرباح و لهذا قاءت السيولة بصفة عامة.

-تمثل السيولة عنصر الأمان و الحماية, و تبعد عن خطر عدم الدفع, و من ثم الإفلاس بالنسبة للبنوك و المؤسسات المالية.

-المرونة في الخيار, حيث توفر السيولة إمكانية البحث عن الاستثمارات الأفضل

-مؤشر ايجابي لدى البنوك المراسلة و جهات التصنيف...الخ

-قدرة البنك على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين و غيرهم من أصحاب الحقوق و بالتالي تعزيز الثقة في البنك.

-تجنب البنك المؤسسة المالية البحث عن مصادر تمويل عالية التكلفة.

-تمكن البنك و المؤسسة المالية من مواجهة الأزمات عند وقوعها و مواجهة متطلبات النمو و التشغيل.

أما عن حركة السيولة في البنوك التجارية فتكون كالتالي:

***في حالة فائض**:السيولة المتحصل عليها من طرف عملاء الوكالات تحول إلى حساب الخزينة العمومية في بريد الجزائر, هذا و يتم الاحتفاظ بالحد الأدنى من السيولة الذي يختلف من وكالة بنك أخر لمواجهة الالتزامات اليومية.

***في حالة عجز:** تطلب الوكالة البنكية من الوكالة المركزية السيولة بعد جمع كل الطلبات المتعلقة بالوكالات, و يتم سحب السيولة من حساب البنك المركزي, و توزع الوكالات من طرف شركات نقل الأموال و هي شركات أمنية خاصة تعمل على نقل السيولة و في حالة عجز البنك التجاري ككل, يقوم بشراء السيولة من السوق النقدية.[1]

المطلب الثاني :مظاهر و أسباب أزمة السيولة النقدية في البنوك و بريد الجزائر :

على خلاف السنوات الماضية عرف النظام المالي و المصرفي أزمة خانقة بسبب ندرة السيولة المالية على مستوى مراكز البريد و البنوك التي شهدت ضغطا كبيرا, تزامنا مثلا مع الدخول الاجتماعي و خاصة خلال شهر رمضان و عيد الفطر و الأضحى و عطلة الصيف و أيام دفع الرواتب و المعاشات.

1)بعض مظاهر أزمة السيولة في البريد و البنوك التجارية الجزائرية:

من مظاهر أزمة السيولة في الاقتصاد الجزائري ما يلي:

-تسجيل اكتظاظ كبير و طوابير أمام شبابك في عدد من الولايات في الوطن منها, و وقوع في كثير من الأحيان مشادات و فوضى على مستوى هذه المكاتب البريدية و البنكية.

-التذمر الكبير في أوساط زبائن البنوك و المؤسسات المالية, مما تسبب في شلل عديد من المراكز البريدية الفرعية, خاصة في الولايات الحدودية أو الولايات التي تحتوي مناطق عسكرية.

-اضطرار الزبائن إلى الاصطفاف منذ الساعة السادسة و النصف صباحا أمام هذه المكاتب حتى يتمكنوا من استخراج بعض أموالهم في مختلف القطاعات, الصحة, التربية, البريد و المواصلات, المتقاعدين, الجماعة المحلية, التكوين المهني, التعليم العالي.

[1] محمد شايب, الدفع الالكتروني كآلية للحد من أزمة السيولة و اكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري, مجلة اقتصاديات المال و الأعمال, جامعة سطيف, الجزائر،2017، ص212.

- أزمة حادة في السيولة النقدية لدرجة أن أجور العمال و الموظفين لا يستطيعون سعتها, و في أحسن الأحوال يسمح لهم بسحب مبالغ بسيطة.

2)أزمة الطوابير المتقاعدين في بنك الفلاحة و التنمية الريفية:

وقفنا على الظاهرة في هذا البنك الوحيد في عديد من الوكالات الذي يدفع معاشات المتقاعدين بالعملة الصعبة و تبين لنا معاناتهم الكبيرة للحصول على مبالغهم بالعملة الصعبة في الطوابير الطويلة التي يشكونها يوميا و توصلنا إلى إن التأخر في استلام الأموال مرده البنك و ليس الصندوق للتقاعد الملتزم بدفع حقوقهم.

-إن ظاهرة الطوابير الطويلة ليست وليدة اليوم, و إنما تعود إلى عدة سنوات و ترجع إلى كثرة عدد المتقاعدين الذين اشتغلوا سابقا بفرنسا, إضافة إلى انعدام آلية دفع تمكنهم من الحصول على مستحقاتهم بطريقة سهلة و سريعة.

3)أزمة الصكوك البريدية و البنكية:

تعذر على عدد من زبائن البنوك و بريد الجزائر من سحب أموالهم بسبب تأخر مصالح البريد و البنوك في إصدار دفاتر الصكوك البريدية و البنكية التي لم تصل أصحابها لأكثر من ثلاث أشهر, إذ يجد كثير من هؤلاء صعوبات في سحب أجورهم بعد تجميد المكاتب البريدية العمل بصك استعجالي أو السحب cheque de retrait– و هذا و أرجح موظفون بمراكز الصكوك البريدية أن ندرة الصكوك إلى دعم تموين المركز بالورق الذي يدخل في صناعة الدفاتر, و الذي يتم جلبه من المطبعة الرسمية للجيش, و كذلك تعطل جهاز إنتاج الصكوك البريدية بالمركز الوطني للصكوك البريدية بالوحدة التقنية لبئر توتة حيث كان من المتوقع بأن الاستعمال المتزايد للبطاقات المغناطيسية سيؤدي بالضرورة إلى الانخفاض التدريجي في الطلب على الصكوك.[1]

[1] https://www.elhiwardz.com تاريخ الاطلاع 05-05-2021 على الساعة 17:20

المطلب الثالث :أسباب أزمة السيولة في النظام المالي و المصرفي:

بعد اشتداد الأزمة و زيادة شكاوي العملاء, و انعدام حتى الحلول المؤقتة الأمر الذي أدى إلى تبادل التهم بين وزارة البريد و تكنولوجيات الإعلام و الاتصال من جهة, و بنك الجزائر من جهة أخرى أردنا التحري في الأمر و النزول إلى الميدان و مقابلة أهل الاختصاص لمعرفة آرائهم في الأزمة و إعطائنا حلولا لذلك

هذا و جعلنا الأسباب العديدة التي أقرها عديد من الاختصاصيين على أنها فروض للتأكد من صحتها أو خطئها.

1)الفرض الأول:

بعض الإطارات أقرو على أن بريد الجزائر ليس مسؤول عن النقص المسجل في السيولة النقدية, لأنها تعتبر قناة لتوزيع السيولة النقدية المتوفرة, و أن بريد الجزائر لا يمكنه إصدار الأوراق النقدية, و بالتالي فانه يوفر ما هو متاح, و قد تم تسجيل جزء كبير من الكتلة النقدية لا يعود إلى الدائرة الرسمية البريد و البنوك بعد سحبها, و بالتالي فان المسؤولية لا يمكن أن تقع على عاتقها فمسؤولية نقص السيولة المالية بمراكز البريد عبر مختلف ولايات الوطن يتحملها البنك المركزي الجزائري الذي عجز عن توفير السيولة المالية المطلوبة و من بين الأسباب كذلك التدابير القانونية المعتمدة في قانون المالية التكميلي 2010, و التي حددت تاريخ 31 مارس 2011 كآخر أجل قبل فرض الصك في كل التعاملات التي تساوي و تفوق 500 ألف دينار, هي التي دفعت عديدا من الفئات إلى الاكتناز و الحفاظ على السيولة المالية, خاصة في مجال السوق الموازية التي تستخدم النقد في تعاملاتها.

2)الفرض الثاني:

بنك الجزائر هو الآخر أوضح أن نقص السيولة يعزي إلى ارتفاع الطلب على الأوراق المالية, و هو ما يحدث في بعض الأحيان مباشرة قبل الأعياد و عزا وزير المالية على أن نقص السيولة النقدية على مستوى البنوك مراكز البريد إلى كثرة الطلب على الأموال نتيجة زيادة الأجور, و أن نقص الأوراق المالية راجع إلى الفرق الكامن بين تموينات بنك الجزائر, و المؤسسة التي تصدر النقود و الطلب الكبير على مستوى مراكز البريد التي تزايدت خلال الأشهر الستة الأخيرة نتيجة لزيادة أجور عمال الوظيف العمومي أي القطاع العام و استفاد كل

الموظفين من الزيادات متفاوتة في الأجور و صلت في بعض الأحيان إلى 50 بالمائة و بأثر رجعي منذ سنة 2008.

3)الفرض الثالث:

من بين أسباب هذه الظاهرة أقدام الأفراد على سحب مجموعة الأموال من أرصدتهم بمجرد دخولها دفعة واحدة, و هو ما يوفر للمراكز البريدية و الوكالات البنكية إمكانات كبيرة لتشكيل مخزون من الأموال و المشكلة أساسا ترجع إلى مختلف الإدارات التي تصب أجور موظفيها في وقت واحد و لا تستطيع الإدارات تغيير تاريخ دفعة الأجور و لو بضعة أيام , لأن ذلك سيثير غضب الموظفين كون نظام العمل في البريد يتطلب جردا مفصلا للمداخيل اليومية التي يجب دفعها في نهاية اليوم للخزينة, و تمنع التصرف إلا في الأموال الموجهة للدفع أو التحويل ,و هذا بهدف التحكم في الحسابات بعد انتشار ظواهر السرقة و التحويل في المراكز البريدية.[1]

المبحث الثاني :احتواء كل من البنك المركزي وبريد الجزائر لأزمة السيولة :

المطلب الأول: البنك المركزي يحتوي أزمة السيولة :

اضطر البنك المركزي الجزائري إلى التدخل لإنقاذ القطاع المصرفي من أزمة السيولة التي تعصف به و سنذكر ذلك فيما يلي:

عقدت لجنة السياسة المالية اجتماعها العادي برئاسة محافظ البنك رسم فضلي لاستعراض الوضع الاقتصادي و النقدي المالي وطنيا و دوليا, و تم في أعقاب الاجتماع اتخاذ قرار خفض معدل الاحتياطي الإجباري من 3 بالمائة إلى2 بالمائة بداية من 15 فيفري 2021.

و يهدف الإجراءإلى تحرير هامش بسيولة إضافية لتعزيز القدرات التمويلية للبنوك وفقا للسياسة الوطنية لإنعاش الاقتصادي و تنويعه.

[1] https://www.radioalgerie.dz يومالاطلاع 10-05-2021 على الساعة 18:40

أعلنت اللجنة أن مستوى معدل التضخم المسجل سنة 2020 بقي متوافقا مع الأهداف السياسة النقدية مع ارتفاعه قليلا بالنسبة لسنة 2019 , و أن نسبة نمو القروض بلغت 3 بالمائة بحلول نهاية 2020 رغم جائحة كورونا.

بالمقابل عرفت الموارد المصرفية حسب تقدير اللجنة تحسنا مقارنة بالسداسي الأول من سنة 2020, و اختتمت اللجنة أن الخطة الوطنية للإنعاش الاقتصادي تتطلب دعما وثيقا من القطاع المصرفي من حيث التمويل.

كما أن البنك المركزي قام بتقليص نسبة الاحتياطات الإجبارية ب 10 بالمائة إلى 08 بالمائة و تقليص النسبة المديرة لبنك الجزائر ب 25 نقطة قاعدية (0.25 بالمائة) لتحديدها في 3.25 بالمائة ابتداء من 15 سبتمبر 2020.و تم تعزيز هذه القرارات في شهر أفريل 2020 بإحداث انخفاض جديد ب 25 نقطة قاعدية (0.25 بالمائة) في النسبة المديرة المطبقة على العمليات الرئيسية لإعادة التمويل التي انتقلت بالتالي إلى 3 بالمائة بدل 3.25 في محاولة من البنك المركزي احتواء أزمة السيولة الحادة التي تعيشها البنوك الأشهر الأخيرة.

لا سيما بعد تراجع مداخيل عائدات النفط من العملة الصعبة و انكماش السعر و تداعيات تفشي فيروس كورونا فان وضع السيولة ظل في منحنى متدني خلال السداسي الثاني من السنة الماضية.

و تبقي الدائرة المصرفية و البنكية عاجزة عن استقطاب جزء معتبر من الكتلة النقدية المتداولة و استقطاب أموال الادخار خصوصا و مساعي الإدماج المالي للكتلة النقدية الموجودة خارج التداول و التي قدرت بأكثر من 5300 مليار دينار من خلال المرونة في التعامل مع هذا الوضع و رغم تقديم مجموعة من المنتجات الجديدة و الخروج بحملات دعائية و إشهارية من أجل جلب و دمج تلك الأموال أخرها اعتماد الصيرفة الإسلامية و القروض غير الربوية إلا أن ظاهرة الاكتناز السلبي و قلة الثقة في البنوك تظل قائمة فضلا عن التعاملات الموازية التي تنمو في ظرف الأزمة الصحية القائمة, فيما عمدت السلطات إلى تأخير إلزامية الدفع الالكتروني إلى نهاية ديسمبر 2021, بدلا من نهاية ديسمبر 2020, و في مؤشر عن قصور جديد في الرؤية بخصوص تشجيع لا مادية التعاملات المالية و المصرفية .

المطلب الثاني: مقترحات الحكومة الجزائرية و بريد الجزائر بإنهاء أزمة السيولة :

1. **مقترحات الحكومة الجزائرية :**

تعهد وزير المالية الجزائري أيمن بن عبد الرحمن بإنهاء أزمة السيولة النقدية قبل حلول شهر رمضان المبارك في شهر ابريل/نيسان المقبل, و عزا استمرار أزمة السيولة "إلى اتساع رقعة التراب الوطني و تأثير ذلك على تسليم السيولة في الوقت المحدد".

و قال الوزير بن عبد الرحمن في برنامج بثتهالإذاعة الجزائرية إن السلطات تعمل على حل هذه المعضلة المقلقة و وضع حد لاستمرارها و تأثيرها على المواطنين المعنيين و الحرص على اتخاذ و تنفيذ إجراءات أكثر استمرارية, لاسيما ضخ السيولة النقدية من خلال طرح العملة الورقية الجديدة من فئة ألفي دينار (200دج) للتداول منذ 19 مارس.

و تعاني مراكز البريد و البنوك في الجزائر منذ أشهر من مشكلة سيولة نقدية تتضارب التفسيرات الحكومية بشأنها, بين من يجعها إلى سحب الجزائريين مبالغ كبيرة من حساباتهم و ادخارها في البيوت, منذ بداية أزمة كورونا, و تفسيرات أخرى تذهب إلى اعتبار أن السبب مرتبط بضعف العمليات التجارية بسبب الأزمة الوبائية.

بينما ذهبت التفسيرات الأخرإلى فكرة وجود مؤامرة مدبرة تستهدف تأجيج الغضب الاجتماعي ضد السلطات.[1]

و أكد الوزير الجزائري أنه سيتم فتح مبالغ مالية ضخمة بحلول شهر رمضان المبارك, ما يتيح لنا وضع حد لهذه المشكلة, مشيرا إلى أن مصالح وزارة المالية تعمل في الوقت الحالي على وضع جميع الآليات الممكنة لتلبية الاحتياجات من السيولة النقدية في مراكز البريد و البنوك.[2]

[1] https://fiblachi.com تاريخالاطلاع 12-05-2021 على الساعة12:32

[2] https://dzazires.com تاريخالاطلاع 15-05-2021 على الساعة21:21

و كشف الوزير عن استحداث لجنة مراقبة مشتركة ستسمح بالحد من هذه الظاهرة و تلبية احتياجات كل المراكز البريدية, موضحا أن "لجنة المراقبة تعمل 16 ساعة في اليوم, و أحيانا 24 ساعة في فترات الذروة, للرد على الطلبات المختلفة من مكاتب البريد".

و كان الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون قد أمر الحكومة في اجتماع مجلس الوزراء الأحد الماضي بغلق الحسابات و السجلات التجارية, و منع فتحها لدى مؤسسة بريد الجزائر و جعلها من اختصاص البنوك بهدف تسوية مشكل السيولة التي تمتصها المعاملات التجارية, مع الترخيص استثنائيا بفتح حسابات بريدية لتجار مناطق الجنوب التي لا تتوفر فيها الفروع البنكية.

كما قامت الحكومة بالتحرك لامتصاص الأموال المتداولة في الاقتصاد الموازي عبر اللجوء إلى الصيرفة الإسلامية, التي لم تظهر نتائجها حتى الآن.

و في هذا الإطار ستلجأ حكومة عبد العزيز جراد للاستدانة الداخلية عبر طرح سندات دين عام, يصدرها البنك المركزي الجزائري بنسب فائدة مغرية, لعلها تتمكن من جذب الأموال النائمة و المتداولة خارج شريان البنوك, و بأمر من الرئيس عبد المجيد تبون, فان وزارة المالية تعد مشروع استدانة داخلية, سيرى النور قبل نهاية النصف الأول من 2021, يرتكز على طرح البنك المركزي الجزائري سندات دين عام, بدءا من 10 ملايين دينار (75 ألف دولار) وصولا إلى سندات ب50 مليون دينار(375 ألف دولار), لمدة دين تتراوح بين عامين و 5 أعوام.

و تسعى الحكومة عبر هذه الآليةإلى امتصاص جزء من أموال الاقتصاد الموازي, المقدرة بحسب خبراء و صندوق النقد الدولي, بما يتراوح بين 40 و 60 مليار دولار, جلها موجه لتمويل نشاطات تجارية غير رسمية لاسيما العقارات و الاستيراد.

و يبدو رهان الحكومة على التوجه نحو الاستدانة الداخلية لمواجهة شح الموارد المالية و نقص السيولة النقدية في البنوك, لا يخلو من مؤشرات الفل, في ظل التجارب السابقة, التي تعثرت فيها الحكومة في استقطاب أموال الاقتصاد الموازي عبر إقرار مصالحة ضريبية.[1]

طرحت الحكومة سندات دين عام قبل سنوات, و لم يتعد مجمل ما تم جمعه 5 مليارات دولار, جل مصدرها كان من رجال أعمال مقربين من نظام الرئيس السابق, قبل أن تتوسع في الاستدانة الداخلية بعرض سندات إسلامية غير ربوية , و كانت الجزائر قد لجأت إلىإصدار سندات محلية سنة 2016 لعلاج أزمتها المالية و تجنبا للاستدانة الخارجية, و جاء ذلك كنقطة تحول مهمة للسياسة المالية للبلاد و المبنية على اللجوء وقت الأزمات إلى صندوق سيادي ممول من عائدات بيع النفط يسمى "صندوق ضبط الإيرادات" لسد أي عجز في الموازنة العامة.

و وضعت الحكومة 25 مليار دولار لها من وراء العملية التي ارتكزت على صيغتين من السندات بفوائد 5 في المائة لأجل ثلاث سنوات, بينما ترتفع هذه النسبة إلى 7.5 بالمائة لأجل خمس سنوات[2]

و أظهرت بيانات وزارة المالية الجزائرية أن عملية الاستدانة الداخلية التي أطلقتها الحكومة منذ 5 سنوات لم تلق إقبالا من السوق المحلية, بسبب ضعف نسب الفائدة مقارنة بالتضخم و غياب الثقة في المؤسسات المالية العمومية و الخاصة .

و أمام تراجع دخول الجزائر من بيع النفط الذي يشك 96 في المائة من صادرات البلاد, يرى محللو اقتصاد أن الحكومة لا تملك هامشا كبيرا للمناورة في ظل أزمة مالية خانقة تمر بها.

و يعدد المستشار الحكومي و الخبير الاقتصادي عبد الرحمن مبتول الخيارات المطروحة أمام الجزائر لمواجهة نقص الموارد المالية بقوله: "الخيار الأول هو الاستدانة الخارجية و هي مستبعدة حاليا , أما الخيار الثاني فهو فرض ضرائب ,إلا أن هذه الخطوة ستضر بالاستثمارات, فيما تتمثل الثالث في التوجه إلى الاستدانة الداخلية مادامت البلاد تملك عباءة مالية جيدة"

[1] من إعداد الطالبتين بالإستعانة المواقع الإلكترونية.

[2] https://www.alaraby.co.vk تاريخالاطلاع 17-05-2021 على الساعة 23:18

و من وجهة نظره فان نسبة الفائدة التي ستضعها الحكومة الجزائرية على القروض السندية ستكون مفتاح نجاح هذه الخطوة,إذ يجب أن تكون معقولة جدا, للمكتتبين و للدولة على السواء, مقارنة بنسبة التضخم التي بلغت 4.8 في المائة في جانفي 2021, و أن تكون أكثر ربحية من فوائد الودائع المصرفية التي تتراوح حاليا بين 2.5 و 3 في المائة.

و تعاني الجزائر من تهاوي الإيرادات المالية في ظل تراجع عائدات النفط و تداعيات الجائحة الصحية على مختلف القطاعات الاقتصادية, و قالت وزارة الطاقة الجزائرية في يناير الماضي أن صادرات البلاد من النفط و الغاز هبطت بنسبة 11 بالمائة سنة 2020 إلى 8.2 مليون كن من المكافئ النفطي, و إنالإيرادات تراجعت 40 بالمائة إلى 20 مليار دولار و أوضحت الوزارة إنإجماليإنتاج الجزائر من الطاقة انخفض بنسبة 10 بالمائة إلى 142 مليون طن من المكافئ النفطي بسبب القيود المفروضة لاحتواء جائحة كورونا كذلك تراجعت المنتجات النفطية المكررة ب 1.6بالمائة إلى 28 مليون طن فيما هبط إنتاج البلاد من الغاز الطبيعي الميال بنسبة 11 بالمائة إلى 24 مليون متر مكعب بسبب أعمال الصيانة.و يساهم النفط و الغاز بنحو 60 بالمائة من ميزانية الجزائر, بحسب البيانات الرسمية المعلنة.

و اعتمدت الحكومة في صياغة الميزانية الجديدة على توقعات باستقرار السعر المرجعي لبرميل النفط الخام عند 40 دولار و استقرار سعر السوق لبرميل النفط الخام عند 45 دولار للبرميل و تم توقع نسبة نمو تقدر ب 3.98 في المائة خلال السنة الحالية.

و يتوقع أن يرتفع عجز الميزانية خلال 2021 إلى 13.57 في المائة من الناتج الداخلي, ما يعادل 13 مليار دولار.[1]

2. مقترحات بريد الجزائر :

قال المدير العام لبريد الجزائر "إن نقص السيولة يعود أساسا إلى نقص التعاملات المالية على مستوى مكاتب البريد بسبب الوضعية الصحية التي تعيشها البلاد"

[1] https://www.alarabby.vo.vk تاريخ الاطلاع 25-05-2021 على الساعة 11:15

سنذكر فيما يلي بعض مقترحات "دحماني " للخروج من الأزمة:

-كشف المدير العام لبريد الجزائر "دحماني " أن البريد قرر تعليق عمليات السحب بالنسبة للأشخاص المعنويين إلى جانب إجراءات مصاحبة حفاظا على التخفيف من أزمة السيولة.[1]

-و يرى المدير إن الهدف من هذه الإجراءات هو التخفيف من النقص المسجل في السيولة و الاستعمال الأمثل لها لتمكين أكبر قدر ممكن من زبائن بريد الجزائر القيام بعمليات السحب, و هذا الإجراء هو عملية تسقيف عمليات السحب.[2]

و أضاف دحماني أن مصالحه قررت تعليق عمليات السحب بالنسبة للأشخاص المعنوية لتمكين فئة العمال و المتقاعدين من سحب أموالهمالمعنوية, فضلا عن التعاون مع بنك الجزائر لضمان أحسن تسيير للسيولة النقدية من خلال عمليات التكافل بين الولايات التي تتوفر على فائض من السيولة, مشيرا إلى اتخاذ إجراءات أخرى تتعلق بتحفيز العمليات الكتابيةمن خلال استعمال الصك المصادق عليه و عليه كذلك لتمكين عمليات السحب من حساب إلى حساب .[3]

المطلب الثالث : مدى استعمال البطاقة البنكية في الجزائر:

يطرح مدى استعمال البطاقة البنكية من قبل الجزائريين العديد من الرؤى ووجهات النظر فهناك من يحبذ استعمالها نظرا للتسهيلات الكبيرة التي تقدمها أثناء عملية سحب الأموال في حين لا يزال البعض الآخر متخوفا من استعمال الطرق التقليدية خاصة مع ظهور عدة مشاكل على مستوى الموزعات الآلية منها عدم توفر السيولة ،كل هذه الأسباب أدت إلى صعوبة ترسيخ ثقافة التعامل بهذه الوسيلة الحديثة التي يرى فيها البعض أنها ستفرض حتما نفسها في مجال التعاملات المصرفية.

وفي نفس السياق دعا محافظ البنك الجزائر إلى تعامل اكبر بالصكوك و البطاقات البنكية سيما في المعاملات التجارية والعقارية ،وأوضح خلال اجتماعه السنوي مع مدراء فروع ووكالات بنك الجزائر أن تحسن التداول

[1] https://www.awras.xom تاريخ الاطلاع 26-05-2021 على الساعة 06:40
[2] https://akhbareldjazair.com تاريخالاطلاع 28-05-2021 علىالساعة09:50
[3] https://khabarpress.dz تاريخ الاطلاع 01-06-2021 على الساعة 10:27

النقدي ، وان لاينبغي أن يغطي على فرصة وضرورة تطوير أدوات الدفع غير التقليدي على غرار الصك والبطاقة البنكية[1].

ومن خلال الدراسة والبحث التي أجريناه عن مدى التعامل بالبطاقات البنكية ومدى توفر الأجهزة المستخدمة في توزيع الخدمات المعاصرة للعملاء وجدنا التالي:

الجدول3-1 : البنوك التي تتوفر لديها البطاقات والاجهزة الحديثة :

البنوك	البطاقات	gab	Dab	Tpv
CPA	×	×	–	×
BDL	×	×	–	–
CNEP	×	×	–	–
BADER	×	×	–	–
BNA	–	–	–	–
BEA	×	–	–	–

المصدر : من اعداد الطالبتين بناءا عن المعلومات متوفرة في المواقع

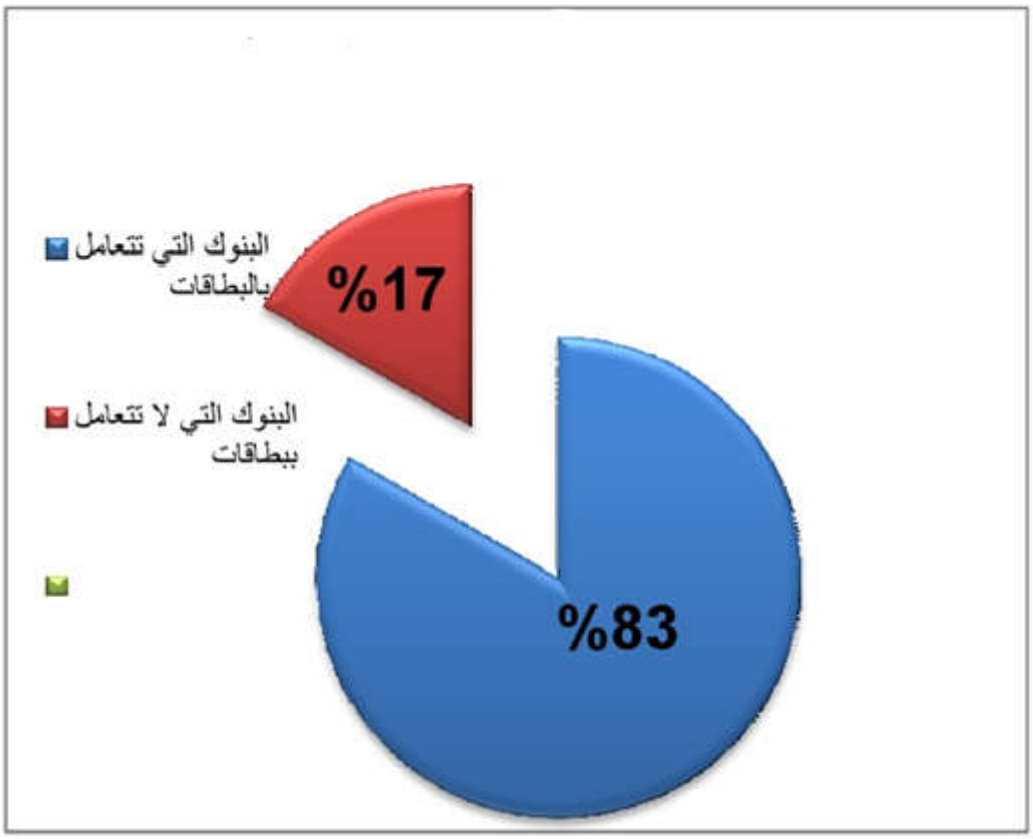
ومن خلال هذا الجدول نتحصل على النسب الموضحة في الشكل أدناه .

الجدول3-2 : نسبة تواجد البطاقات و الاجهزة الالكترونية في البنوك :

	نسبة تواجدها بالوكالات
البطاقات	%83
Gab	%67
Dab	%00
Tpv	%17

[1] www.aldjadidonline.com تاريخ الاطلاع 2021.03.22 على الساعة22:22

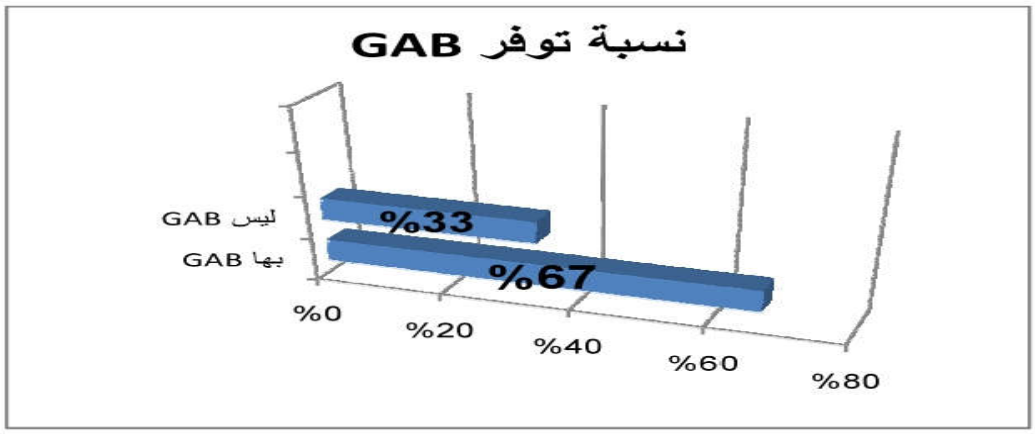
الشكل 3-1: نسبة تواجد البطاقات البنكية في البنوك :



المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول السابق .

يتبين لنا من هذا الشكل أن نسبة 83%فقط من الوكالات هي تتعامل بالبطاقات أما النسبة المتبقية والتي هي 17% فهي لا تتوفر لديها بطاقات ، فهي تكتفي في إتمام عملياتها عن طريق الأساليب التقليدية مثل استعمال الشيك الورقي.

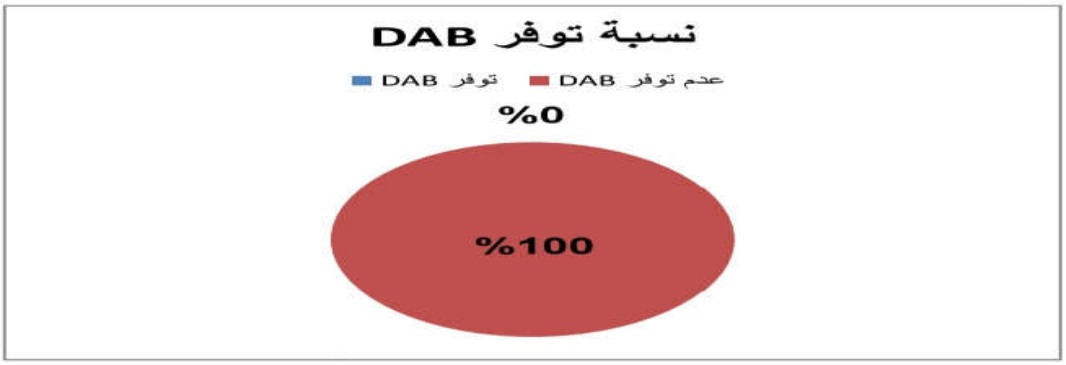
الشكل 3- 2:يوضح مدى توفر أجهزةGAB على مستوى البنوك :



المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول السابق .

من خلال هذا الشكل يتضح لنا إن نسبة 67 %فقط هي التي توفر أجهزةGABعلى مستوى البنوك المتواجدة ومنها ماهو معطل ،وربما هذا السبب هو الذي يعكس الاستعمال القليل للبطاقات من طرف المواطنين.

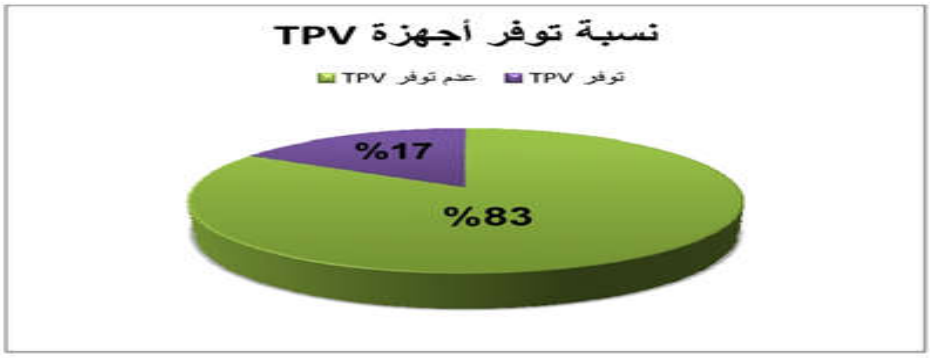
الشكل 3- 3: يوضح مدى توفر أجهزة DAB:



المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول السابق .

من خلال هذا الشكل يتضح لنا إن توفر أجهزةDAB منعدمة تماما على بعض الوكالات البنكية.

الشكل 3-4 :يوضح مدى توفر أجهزة TPV



المصدر : من إعداد الطالبتين بناءا على معطيات الجدول السابق .

من خلال الشكل يتضح لنا استعمال أجهزةTPVمتوفرة بشكل ضئيل جدا ، وهذا راجع إلى عدم تقبلها من طرف التجار وأصحاب المحلات الكبرى ،كما أدت به بعض موظفين بنك CPAحيث أدلت أيضا بأن البنك قام بتوزيع بعض الأجهزة على الصيدليات لكن هذه الأخيرة خلال فترة قامت بإرجاعه

ونلك لعدم التعامل بهام من طرف العملاء .أما عن البنوك الأخرى فهي ليس لديها مجرد فكرة عن الأجهزة .

ومن خلال إجراء مقابلات مع بعض المواطنين حول مدى استعمالهم للبطاقات المغناطيسية اتضح لنا بعضهم يفضل سحب الأموال عن طريق استعمال البطاقة المغناطيسية لتفتدي مشكل الطوابير على مستوى مراكز البريد والبنوك وكذا لما تقدمه من تسهيلات في حياتهم اليومية.

ومن أهم التسهيلات التي جعلت المواطنين يقبلون على موزعات البريدية تقول إحدى المواطنات وهي احد مستعملات البطاقة المغناطيسية على الرغم من وجود بعض المشاكل على مستوى الموزع الالكتروني كعدم إمكانية سحب أكثر من 20 ألف دينار إلاإن البطاقة تسهل لي الكثير من الأمور خاصة عندما أكون مشغولة توفر الكثير من الوقت ولا أضطر إلى انتظار الطوابير الموجودة بكثرة داخل مراكز البريد والبنوك وأسحب النقود مباشرة وبكل سهولة عبر الموزع، وإضافة أن البطاقة المغناطيسية أيضا مؤمنة من ناحية وجود رقم سري يحفظه مستعملها.

نفس الرأي الذي عبر عنه مواطن آخر يفضل التعامل بالبطاقة المغناطيسية التي تسهل عليه عملية سحب الأموال خاصة في المناسبات وأيام العطل مثل يوم الجمعة وحتى في الليل مبرزا ضرورة استعمال هذه البطاقة التي تعد وسيلة متطورة في مجال التعاملات المصرفية .

وأمام ذلك صادفنا بعض المواطنين الذين يمتلكون بطاقة مغناطيسية ولكنهم لايستعملونها بسبب تضييعهم للرقم السري ، حيث لايمكنهم استعمال هذه البطاقة بسبب نسيانهم للرقم السري واكتفوا باستعمال الطرق التقليدية لسحب الأموال .

وأوضحوا ان استعمال هذه البطاقة سيكون أكثر من ضروري لما توفره هذه الأخيرة من عدة تسهيلات .

كما أثار تعامل بالبطاقة بعض المشاكل لدى مستعمليها منها عدم توفر النقود على مستوى الموزعات الآلية وكذا الإنقطاعات المتكررة في شبكات الاتصال إلى جانب تعطل هذه الموزعات في بعض الأحيان ووجود بعض الأخطاء .

ومن المفروض أن هذه البطاقة وضعت أصلا لتسهيل حياة المواطنين في مجال التعاملات المالية ولكن على حسب ما نلاحظه الموزعات لا تعمل بصفة جيدة نظرا لتوقف الشبكة التي تكون خارج الخدمات ناهيك عن النقود التي تؤخذ منك.

ولكن على الرغم من هذه النقائص أشار أحد المواطنين إلىإن الموزعات الآلية بدأت تتحسن بصفة تدريجية حيث نقصت الأخطاء التي كانت موجودة مشددا في ذات السياق على ضرورة وجود مراقبة تامة على الأموال[1].

ولايمكننا إن نلقي كل اللوم على الأفراد في عدم تقبل واستعمال هذه البطاقة ،إذأن البنوك هي كذلك تلعب دورا كبيرا في ترسيخ هذه الفكرة لدى المواطنين ،حيث نجد إن بعض البنوك لا يوجد بها الموزع الآلي للنقود فعلى سبيل المثال فان وكالة BNAفي بعض المناطق لايستعملون البطاقات البنكية وهذا بسبب عطل في موزع الآلي .

وقد صرح المفوض العام لجمعية البنوك لموقع الإذاعة الجزائرية انه في مجال مايسمى بالبطاقة المصرفية ،وصل عدد حاملي البطاقات المغناطيسية إلى 8ملايين ونصف مابين حاملي بطاقة البريد وحاملي بطاقة البنوك من مجموع الحسابات التي تقدر بصفة عامة على مستوى البنوك ومراكز البريد بأكثر من25مليون حساب على مستوى الوطني .

[1] إجراء مقابلات شخصية مع بعض العملاء منه عملاء للمراكز البريدية ومنه عملاء للبنوك.

وأوضح المواطن الجزائري خاصة جيل الشباب بدأ يقتنع بضرورة استعمال هذه البطاقة لكون الجيل الجديد أقرب إلى التكنولوجيات الحديثة من الجيل السابق حيث هناك إقبال كبير على هذه البطاقات من قبل الزبائن الذين يزيد عددهم بالآلاف سنويا حيث يرتادون على الموزعات التي أصبحت موجودة على مستوى الولايات الكبيرة .

وفي الأخير نستنتج مما سبق إن عدم استعمال البطاقات البنكية في الجزائر بكثرة فقدان الثقة في وسائل الدفع الالكترونية لعدم توفر معلومات كافية حول هذا النمط من الدفع المصرفي في الجزائر.

المبحث الثالث: تطور خدمات الدفع الالكتروني ومساهمتها في القضاء على أزمة السيولة :

ساهمت جائحة كورونا في تطوير خدمات الدفع الالكتروني في الجزائر, حيث تزايد استخدامه لتأمين المعاملات المالية مما منح رخما لهذا المجال و شجع الحكومة على المراهنة على الرقمنة لتحقيق الضغوط الاقتصادية.

المطلب الأول: كورونا يطور خدمات الدفع الالكتروني في الجزائر :

سرع فيروس كورونا خطط الرقمنة في الجزائر نظرا للحجز المنزلي و تقييد الشغل, مما دفع العديد من المواطنين إلى دفع الالكتروني و غيره من المعاملات الرقمية لتلبية العديد من الخدمات في وقت تحاول فيه السلطات استغلال هذا الزخم لتحفيز الاقتصاد عبر منافذ مستدامة.

و سجل الدفع الإلكتروني قفزة نوعية في سنة 2020 بفعل جائحة كورونا التي شجعت استخدام هذا النوع من المعاملات المالية عبر الانترنت.

و نقلت وكالة الأنباء الجزائرية عن وزير البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكيةإبراهيمبومزار قوله إن "القطاع واجه صعوبات في سنة 2020 بسبب الوضع الوبائي الناجم عن الكوفيد-19 و مع ذلك كان لهذه الأزمة الصحية تأثير ايجابي في نوعية المواطنين بأهمية تكنولوجيا الإعلام و الاتصال الحديثة, لاسيما الدفع الالكتروني لتسهيل الحياة اليومية "

و أكد الوزير إن قطاع البريد قد تأثر السنة الماضية ب"وضع صحي و اقتصادي استثنائيين" مذرا بأن مشاكل السيولة التي سجلت على مستوى مكاتب البريد راجعة أساسا إلى تداول أقل للنقود.

و اعتبر الوزير أنه على الرغم من هذه الأزمة, فان "السيولة لم تنخفض بشكل ملحوظ مقارنة بعام 2019, حيث بلغت عمليات السحب التي تمت في ديسمبر 2020 نحو 4,549 مليار دينار , أي بانخفاض بنحو 2 في المئة في غضون عام"

لكن الوزير أشار إلى أن هذا الظرف كان عنصرا مشجعا للوسائل الأخرى للمعاملات المالية مثل التحويلات من حساب إلى حساب أخر و التي حققت انتعاشا مسجلة أكثر من 2,9 مليار دينار خلال سنة 2020, أي بزيادة قدرها 137 في المئة مقارنة بنسبة 2019 و أضاف الوزير أنه أمام التحديات التي يفرضها الظرف الصحي, تمت ترقية الدفع الالكتروني و سجلت نتائج مشجعة, مشيرا إلى زيادة "كبيرة" في عدد العمليات المرتبطة بخدمات الدفع الالكتروني عن بطاقة "الذهبية" بأكثر من 6,6 مليون بطاقة محددة في سنة 2020.

و أضاف الوزير أن "الدفع عبر الانترنت عن طريق بطاقة الذهبية سجل ما يقارب 4 ملايين عملية غي 2020, مقارنة بسنة 2019(حوالي 670 ألف عملية) بارتفاع بنسبة 487 في المئة في سنة واحدة"

و عرفت الخدمة الجديدة للدفع الذاتي التي أطلقها بريد الجزائر عبر تطبيق الهاتف "بريدي موب" التي تسمح لحاملي بطاقات الذهبية ببرمجة تحويل الأموال من حساب بريدي جار إلى حسابات بريدية أخرى, ارتفاعا بنسبة 557 في المئة من التحويلات في سنة واحدة.

و نفس الشيء بالنسبة إلى عمليات الدفع الالكتروني "TBI" التي ارتفعت بنسبة 773 في المئة,إضافةإلى عمليات السحب من الشبابيك الآلية للنقود التي بلغت 956 مليار دينار, أي تطور بنسبة 15 في المئة مقارنة بسنة 2019.

و أوضح الوزير أن هناك عطل تقني في هذه الشبابيك و صعوبات في التدخل السريع بسبب الوباء.و كانت التجارة الإلكترونية قد ازدهرت خلال عيد الأضحى الماضي بسبب القيود المفروضة لمنع تفشي فيروس كورونا حيث لجأ تجار مواش في الجزائر إلى بيعها افتراضيا عبر التواصل الاجتماعي.

و لم تفكر الجزائر طيلة العقود الماضية, و خاصة خلال عشرين عاما من حكم الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة, في الاستفادة من التكنولوجيا عبر دعم الشركات الناشئة لتعزيز دورها في الاقتصاد, و اكتفت بما تجنيه من صادرات الطاقة, و تمثل عائدات النفط أكثر من 90 في المئة من المداخيل الجزائر من العقد الأجنبي و 60 في المئة من الموازنة العامة.

و هناك قلق متزايد من أن تزيح رقمنة الأعمال, رغم بطئها, المئات من الوظائف في الشركات المحلية لتضاعف من مشكلة البطالة التي عمقها الوباء, حيث لم تجد السلطات حلا لمعالجتها في بلد يتجاوز عدد سكانها 41 مليون نسمة.

و في إطار خطة إصلاح المنظومة الاقتصادية للبلاد, تعكف الحكومة على مراجعة النظام الجبائي و ذلك من خلال تبسيطه و التسهيل في إجراءات, غير أن تجسيد هذه الأهداف يبقى مرهونا بإنهاء عملية الرقمنة التي باشرتها وزارة المالية على أمل أن تسمح بضمان الانفتاح و تجاوز التعقيد في الإجراءات.

و تراهن الجزائر على المؤسسات الاقتصادية لتحريك عجلة الاقتصاد المشلول بسبب كورونا و انهيار عوائد النفط, حيث تسعى لتعزيز الاستثمارات وفق خطة إصلاح تستهدف رقمنة المعاملات الجبائية و الجمركية و إزالة البيروقراطية.[1]

المطلب الثاني :ركود الاقتصاد بتسبب في أزمة سيولة في الجزائر:

سيطرت الحيرة و الشكوك داخل الأوساط الاقتصادية الجزائرية حول الأسباب و الخلفيات الحقيقية, وراء أزمة شح السيولة المالية في البنوك و مراكز البريد في وقت تهرب فيه السلطاتإلى تبرير الأشكال بأنه مؤامرة تستهدف تفجير الوضع الاجتماعي .

اضطرت مكاتب البريد في العديد من مناطق البلاد إلى دفع مستحقات عملائها بواسطة النقود من فئة 50 و 100 و 200 دينار جزائري نتيجة افتقادها للسيولة المالية و للنقص الحاد للأوراق المالية خاصة خلال الأيام التي سبقت عيد الأضحى, بما فيها الأوراق البالية التي كانت محتجزة لدى البنك المركزي.

و أثارت الندرة اللافتة للسيولة المالية في مراكز البريد و عدد من البنوك التجارية جدلا محتدما حول الأسباب و الخلفيات الحقيقية للظاهرة التي حملت نذر انفجار اجتماعي مما حمل الحكومة على عقد لقاء طارئ, لكن النتائج لم تتضمن قرارات عملية و اكتفت بتقديم شروح و مضى المصارف على توسيع التنسيق بينها من أجل توفير الحاجيات الضرورية للعملاء.

[1]إبراهيم بومزار، مجلة العرب,العدد43 ،الجزائر,14 جانفي 2021, ص 11

و ذكر رئيس الوزراء عبد العزيز جراد أن "مكاتب البريد التي تضم 22 مليون زبون تشهد ضغطا ملحوظا خلال المناسبات و الأعياد الدينية و أن البريد دفع ما يعد بنحو 400 مليار دينار خلال الأسابيع الأخيرة و أن التنسيق العملي بين المصارف و البريد بات حتميا لتغطية مثل هذه الحالات".

لكن المسألة أخذت أبعاد أخرى بعد أن قرر الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون فتح تحقيق حول ما أسماه ب"تراكم الأيام الأخيرة" و على رأسها السيولة, ما يعني أن الأمر لا يقتصر على البعد الاقتصادي, خاصة و أن رئيس الحكومة جراد كشف عن وجود عرقلة متعمدة لتوفير السيولة في بعض المكاتب و المراكز البريدية لأغراض تستهدف تأليب الشارع عن السلطات .

و هو الطرح الذي لم يقدم قراءة مقنعة لعملاء البريد و لا للمختصين في مجال الاقتصاد و المالية, لاسيما و أن تداعيات كورونا لم تظهر بشكل واضح في البلاد, و أن تأثر الشركات و المؤسسات المالية بالجائحة بدأت تظهر بوادره في تقلص دفع حصائلها المالية في حساباتها سواء بالبريد أو البنوك.

و فسر الخبير و المستشار الاقتصادي إسماعيل لالماس الظاهرة المستبدة بعدة عوامل أوجزها في "تحويلات في نفس الوقت أو نفس الفكرة لرواتب العمال المتقاعدين و أصحاب المنح و المعاشات, و جهود الاقتصاد الوطني لاسيما شهر مارس الماضي, مما أدى ذلك إلى تقلص الودائع, فضلا عن الزيادة في سحب الأموال للأشخاص العاديين و المؤسسات في ظروف كورونا ".

و أضاف بأن تزامن "تحويلات أجور العمال مع عيد الأضحى, و عدم استغلال و استعمال وسائل الدفع العصرية, و تعطل العديد من أجهزة السحب الالكتروني للنقود, إلى جانب انعدام ثقافة الادخار, و سوء التنظيم على مستوى البنك المركزي, و سوء التسيير الإداري للبريد, أدى إلى تضخم كميات هائلة من الأموال خارج الإطار البنكي, نتيجة غياب الثقة بين العملاء و المصارف أما الديوان الجزائري للإحصاءات (حكومي) قد صرح بأن معدل التضخم السنوي بلغ 19 في المئة و أشار إلى أن أسعار المواد الغذائية سجلت ارتفاعا بنسبة 12 في المئة, في حين عرفت المنتجات الزراعية الطازجة ارتفاعا بنحو 4 في المئة, أما المواد الغذائية المصنعة فازدادت بنحو 2 في المئة و عن مجموعات الأثاث و تجهيزاتها فقد وصلت إلى 8 في المئة, بينما شهدت أسعار الخدمات ركودا بسبب جائحة كورونا و انخفاض أسعار البترول ".

و تبقى أرقام الديوان الواقع تحت وصاية وزارة المالية, محل شك الاقتصاديين المحايدين في ظل الوقائع المناقضة في السوق الجزائرية, بالنسبة لمؤشر التضخم و ارتفاع الأسعار, مما استنفذ الرصيد النقدي المتداول, و أدى إلى بروز ظاهرة ارتفاع الأسعار و التضخم في آن واحد كما هو الشأن بالنسبة لسوق المواشي قبيل عيد الأضحى.

و ينفي مختصون في الشأن المالي فرضية الاكتناز المتداولة تتطرف بعض الدوائر الرسمية بكون أن "الواقع يثبت عكس ذلك, لأن الطبقة الاجتماعية الأوسع لا تتحكم على مدخرات, و بالكاد توفر لها الرواتب الشهرية الضروريات و كثيرا ما تضطر للاستدانة أو اقتناء المواد عن طريق نظام القروض".

و في إجراء يستهدف التوفيق من وطأة السيولة قرر بريد الجزائر بإيجاز من الحكومة, إلى فرض قيود على سحوبات الشركات, كما علقت عمليات السحب من المكاتب البريدية للأشخاص المعنويين الحائزين على حسابات بريدية, لكن الوضع بقي متأزما و لا يحصل بوادر حل للأزمة و لا يستبعد أن تطول الأزمة في ظل

غياب حلول ناجعة, كما ينتظر أن تتوسع لتشمل مؤسسات مصرفية و شركات التأمين, خاصة في ظل تقلص الودائع من طرف الشركات الناشطة على غرار سونطراك النفطية و سونلغاز (الكهرباء و الغاز) و الخطوط الجوية و النقل عمومي و في قطاعات تأثرت بالجائحة الصحية.[1]

المطلب الثالث: الحلول المعتمدة للحد من أزمة في البنوك و بريد الجزائر :

بدل تكريس و تعميم النقود الالكترونية و آلية المناقصة اعتمدت السلطات النقدية و المالية في الاقتصاد الجزائري عديدا من الحلول من أجل تجاوز هذه الأزمة.

1)زيادة الإصدار النقدي:

إن لجوء البنك المركزي إلىإصدار ورقة مالية جديدة قيمتها 2000 دينار جاء للاستجابة ل:

- سرعة الطلب على الأوراق النقدية و رغبة في رفع النقد الائتماني
- تحديث الورق النقدي كون الأوراق المتداولة حاليا تعود إلى سنوات التسعينات

[1] Httpd://alaraby.co.vk تاريخ الاطلاع 02-06-2021 على الساعة 14:50
صابر بليدي,صحيفة العرب, ركود الاقتصاد يتسبب في أزمة السيولة في الجزائر , 7 أوت 2020.ص 20.

- دعم مكافحة تزوير الأموال و كذا عرض فئة تتماشى مع التقدم التكنولوجي في هذا الميدان.

2)الإجراءات العديدة لحل أزمة السيولة في وكالات البنوك و مركز البريد:

عكفت السلطات النقدية على إيجاد حلول لهذه المشكلة من خلال:

-قيام عديد من المراكز بتزويد مراكز أخرى بالسيولة , فبالنسبة للعاصمة مثلا فهي تزود تيبازة و بومرداس, كما تزود البليدة, عين الدفلى و المدية و تزود قسنطينة و غيرها أيضا.

- اتخاذ قرار بتحديد و تسقيف قيمة الأموال الممكن سحبها من بعض الموزعات
- تغيير تاريخ سحب أجور الموظفين و منح المتقاعدين التي عادة ما تتم في الفترة ذاتها من الشهر, و هو ما يربك مصالح مؤسسة البريد و من ثم إمكانية فتح مراكز البريد يوم الجمعة.
- إلغاءالرسوم على كافة عمليات التحويلات التي تقوم بها البنوك و الهيئات و المؤسسات العمومية للحد من الأزمة.
- عقد لقاءات تجمع المديرية العامة لبريد الجزائر مع مسؤولين مركزيين يمثلون كل الولايات و تهدف اللقاءات إلى تحديد مجمل الآليات و الشروط الموضوعية الكفيلة بتوفير السيولة النقدية في المناسبات الهامة.
- من أجل تحجيم الطوابير للمسنين المتقاعدين تم إقرار صب أموال المعاشات على فترات متقطعة, و في تواريخ مختلفة بدل من صب مليون و 200 ألف متقاعد دفعة واحدة و اعتماد تدابير خاصة على مستوى كافة الولايات لتفادي أي نقص في السيولة, حيث تم اقتراح حلول عملية مؤقتة تخص كا منطقة أو ولاية أو إجراءات تضمن التنسيق بين العديد من المراكز.

3)تشخيص أزمة السيولة في البنوك التجارية و بريد الجزائر:

يعد الزيارات الميدانية للفروع البنكية مراكز البريد نرى أن إشكالية أزمة السيولة في البنوك التجارية و مراكز البريد تعود إلى ما يلي:

- عدم التعويل كثيرا على استخدام الشيك للتخفيف من أزمة السيولة, فمشكل السيولة المتواجد على مستوى مراكز البريد تتقاسمه أيضا البنوك بعد تسجيل ارتفاع مستويات السحب دون أن تعود المبالغ

المالية المسحوبة إلى الدائرة الرسمية, ما يكشف عن ارتفاع حجم السوق الموازية فحتى الموزعات الآلية و السحب الآلي لم تتمكن من القضاء على الطوابير و أزمة السيولة .

- إمكانية أن يتم فرض التسعيرة المضاعفة أو المزدوجة, أي تحديد سعر إذا قام العميل بالدفع بالصك و سعر أخرإذا دفع نقدا, و تسجيل ظاهرة سحب كامل الأجر من قبل المودعين.
- البنوك و المؤسسات المالية و بريد الجزائر لم تساير مشروع بطاقات الدفع الالكتروني و النقد الآلي, مما ساهم في تأخره, و تعني العملية تمكين حوالي أكثر من 8 ملايين من حاملي البطاقات الذين يمكنهم تسديد كافة الفواتير في مختلف مراكز البريد و الوكالات المعنية مياه و كهرباء و هاتف ببطاقة السحب التي تتحول إلى وظيفي السحب و الدفع, دون الحاجة إلى سحب الأموال.
- على العموم إن مشكلة نقص السيولة النقدية في النظام المصرفي في الفترات التي تحدثنا عنها سابقا ترجع في الأساس إلى عدم تطوير منظومة الدفع الالكتروني بواسطة البطاقات البنكية و البريدية, مقارنة مع دول مغاربية و عربية و أجنبية, فتشغيل مشروع العمل بنظام الدفع بالبطاقات و عبر الانترنت و الأجهزة الذكية و طرق الدفع المختلفة التي ذكرتها في الشق النظري و التعامل التجاري بها سيسمح بتقليص الحاجة إلى استخدام السيولة النقدية.[1]

[1] سليمان ناصر, أزمة السيولة النقدية في الجزائر أسباب و حلول, مجلة الباحث, دورية أكاديمية محكمة, نصف سنوية, تصدر عن كلية الاقتصاد لجامعة قاصدي مرباح, ورقلة, الجزائر.

خاتمة الفصل :

يجب الاعتراف بأن سوء التقدير في بعض الفترات كان بداية حقيقية لأزمة مزمنة ظلت تعيشها الجزائر طيلة الشهور الماضية و التي تطورت و تفاقمت على مر الأيام و الشهور, و بفعل عوامل أخرى مساعدة, حتى وصل الأمر إلى انعدام ثقة المواطن في المؤسسات التي تعتبر مصدرا لتلك السيولة, و أهماه مؤسسة بريد الجزائر و الوكالات البنكية, مما جعل استرجاع تلك الثقة أمرا صعبا على الأقل في الأجل القصير.

لكن بالمقابل يجب الاعتراف أيضا بأن الحلول التي تمت بها معالجة المشكلة كانت حلولا أساسية أكثر منها اقتصادية,خاصة منها اللجوء إلى الحل الأسهل و هو طبع النقود بكميات كبيرة للحد من المشكلة, مما سيكون له أثار السلبية على المدى القصير و المتوسط و أهمها ارتفاع معدلات التضخم مرة أخرى, و الذي تسعى الدولة إلى محاربته و كبح جماحه.

لذا لابد من تطبيق حلول عملية اقتصادية تعالج المشكلة بشكل جذري, و أهمها تهيئة الظروف الملائمة للتعامل بوسائل الدفع الحديثة غير النقود, كفرض التعامل الشيك و تفعيل النصوص القانونية التي تحارب إصداره بدون رصيد, و التي أثبتت الواقع العملي أنها بعيدة عن التطبيق, مما تعكس في العزوف عن التعامل به من طرف المتعاملين الاقتصاديين لعد شعورهم بالحماية القانونية الأزمة, و هذا بالإضافة إلى تشجيع التعامل, بالبطاقة البنكية و الذي تسجل فيه الجزائر تأخرا رهيبا مقارنة بالبلدان الآخرة, سواء الغربية أو حتى المجاورة.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

إن الخروج من أزمة السيولة النقدية الخانقة وعنق الزجاجة يتطلب الالتزام بتطبيق حلول معينة وبصفة تدريجية بدلا من القفز مباشرة لتغيير العملة، حيث يجب أولا تشجيع التعامل بوسائل الدفع الإلكتروني، وتوعية المواطنين بذلك، وجبر ثقة المواطن المكسورة في المنظومة المصرفية الجزائرية، والقضاء على سوق الصرف الموازية من خلال تفعيل مكاتب الصرف بشكل قانوني، وإصدار صكوك وسندات إسلامية نظرا لفعاليتها في امتصاص الأموال الجارية في دواليب السوق الموازية، وبعد القيام بكل تلك الإجراءات يمكن اللجوء حينئذ لتغيير العملة من أجل استقطاب الأموال المتبقية خارج القطاع الرسمي، أما الوثب الاستعراضي المباشر نحو تغيير العملة دون تطبيق الإجراءات السابقة فلن يكون إلا عبئا ماليا إضافيا في زمن التقشف ولن يجدي نفعا لحل مشكلة شح السيولة النقدية، لأن الأوراق النقدية الجديدة ستتخذ سبيلها المعتاد نحو اقتصاد الظل وخزائن المنازل.

من خلال دراستنا لموضوع دور النقود الإلكترونية في القضاء على أزمة السيولة في ظل جائحة كورونا في الجزائر تم التوصل إلى النتائج العامة التالية:

- جاءت النقود الإلكترونية لتسهيل المعاملات المصرفية بين الزبون والمصرف.
- المجتمع الجزائري يرفض التعامل بوسائل الدفع الحديثة معطيا الأولوية للسيولة النقدية لتعاملاتها.
- وجود النقود الإلكترونية كوسيلة دفع حديثة في الجزائر يتطلب وجود بيئة إلكترونية تتركز على تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات وشبكات الاتصال وتقنيات المعلومات.
- تستعمل النقود الالكترونية في التقليل من أزمة السيولة.
- أزمة السيولة وضع مالي سلبي يتسم بعجز التدفق المالي.
- أزمة السيولة الحادة باتت تهدد النظام المصرفي في وقت التي تحتاج الجزائر إلى موارد مالية لدعم الاقتصاد المتعثر بسبب تراجع عائدات النفط.

نتائج اختبار الفرضيات :

بعد وضعنا لمجموعة من الفرضيات وضعت للاختبار التي اعتمدنا عليها في الدراسة ،فكانت الإجابة عنها كالأتي:

- "النقود الالكترونية تتميز بأنها قيمة نقدية غير مخزنة الكترونيا وأنها ليس لهاأبعاد" فرضية خاطئة النقود الالكترونية تتميز بأنها قيمة نقدية مخزنة الكترونيا وأنها ثنائية الأبعاد.
- "السبب الرئيسي الذي أدى إلى ظهور أزمة السيولة في ظل جائحة كورونا هو اكتناز الأموال الطائلة من طرف أباطرة وبارونات الاقتصاد الموازي بالإضافة إلى تمعن جائحة في ضرب الآلاف من شركات لتضعها على حالة الإفلاس "فرضية صحيحة
- "تتمثل أهمية السيولة بالنسبة للبريد والبنوك التجارية في أنها عنصر أمان وحماية وتبعد الخطر عدم الدفع ومن ثم الإفلاس بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية"فرضية صحيحة

التوصيات والاقتراحات:

- ضرورة وضع قواعد صارمة عند أمر بإصدار النقود الالكترونية وحجمها بحيث يجب الحكومة الإشراف على البنك المركزي والمؤسسات المصرفية عند إصدار هذه النقود.
- على الجزائر أن تضع برنامج تأهيل وتدريب للعاملين في البنوك لاكتسابهم الخبرات اللازمة للتعامل مع المشكلات المتعلقة بالنقود الالكترونية وكيفية مواجهتها.
- لابد من الاستعانة بالبحوث الجامعية التي تتناول هذا المجال وذلك من اجل الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة منها والسائرة في طريق النمو في مجال تحديث نظام الدفع ، للاطلاع على المشاكل المحتملة الحدوث ومناقشتها لإيجاد الحلول لها.
- الارتقاء بالعنصر البشري وذلك بتدريب الإطارات المصرفية على استخدام أحدث النظم البنكية.
- يجب أن تكون القرارات الخاصة بإدارة السيولة مرنة وتراجع باستمرار لتجنب فائض أو نقص في السيولة.
- ضرورة وضع البنوك المخصصات والاحتياطات اللازمة لمواجهة المخاطر التي يتوقع أن تواجهها البنوك.

أفاق الدراسة :

حاولنا من خلال هذه الدراسة الوقوف على أهم النقاط التي تخص النقود الالكترونية ودورها في القضاء على أزمة السيولة في ظل جائحة كورونا في الجزائر، إلا أنه تبقى بعض النقاط تستدعي فتح أبواب علمية جديدة من بينها:

- اتخاذ قرار بتحديد وتسقيف قيمة الأموال الممكن سحبها من بعض مراكز البريد و الوكلات البنكية.
- دور النقود الالكترونية في تطوير الخدمات البنكية وتحقيق الميزة التنافسية .
- تنويع طرق سحب المواطنين لأموالهم والدفع لالتزاماتهم المالية .
- تفعيل التعامل بالنقود الالكترونية للقضاء على أزمة السيولة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

الكتب :

- إبراهيم بختي ، التجارة الالكترونية ، مفاهيم إستراتيجية ، ديوان المطبوعات المركزية ، الساحة الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر ،2005.
- أبو سليمان، البطاقة البنكية،دار القلم، سوريا 1998.
- أكرم حداد، النقود والمصارف، دار وائل للنشر، مصر، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2005.بتصرف
- أكرم مشهور هذلول،النقود والمصارف ،مدخل تحليلي ونظري ،دار وائل للنشر ، الطبعة الأولى،مصر ،2005
- جلال عايد الشورة، وسائل الدفع الالكتروني، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الطبعة الأولى، الأردن، 2008.
- شريف مُحَمَّد غانم،محفظةالمنقود الالكترونية، رؤية مستقبلية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية،2007.
- عبد السلام صفوت، اثر استخدام النقود الالكترونية على دور المصارف المركزية في ادارة السياسة النقدية، دار النهضة العربية، د،ط، القاهرة، 2006.
- عبد الفتاح يومي حجازي، التجارة الالكترونية وحمايتها القانونية ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2006.
- علاء عبد الرزاق ،شيكات الإدارة الالكترونية ، دار وائل للنشر عمان ، الطبعة الأولى2005.
- متولي عبد القادر ، اقتصاديات النقود والبنوك،دار الفكر، عمان ، الطبعة الأولى ،2009.
- مُحَمَّد زكي شافعي، مقدمة في النقود والبنوك، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت– لبنان، الطبعة 07– لم تذكر السنة.
- مُحَمَّد صيرفي، الإدارة الالكترونية، دار الفكر الجامعي، د،ط، مصر، 2007.
- مُحَمَّد عبد الحليم عمر، الجوانب الشرعية والمصرفية والمحاسبة لبطاقات الائتمان، إيتراك النشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 1977.

- مصطفى كمال طه ، وائل أنور بندق ، الأوار التجارية ، وسائل الدفع الالكترونية الحديثة ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر 2008.
- منير مُحَمَّد الجنبيهي وممدوح مُحَمَّد الجنبيهي، البنوك الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.
- منير مُحَمَّد الجنبيهي وممدوح مُحَمَّد الجنبيهي، الشركات الالكترونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2005.
- هاني وجيه العطار، التجارة الالكترونية، الأكاديمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة الأولى، 2016

المذكرات :

- أحمد سرير سهيلة، بولدوم شريفة، النقود الالكترونية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس، قسم علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة المدية، 2007-2008.
- سعدودي زهية، التجارة الالكترونية والتسويق الالكتروني، معهد علوم التسيير، تخصص تسويق، جامعة المدية.
- عبد القادر حمديني، النقود الالكترونية وآثارها التضخمية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات شهادة ليسانس ،تخصص مالية، قسم علوم التسيير2013.
- عزيزي عقيلة، النقود الالكترونية في الجزائر، مذكرة ضمن متطلبات شهادة ليسانس اختصاص ملية، جامعة المدية، 2012 -2013
- عماري عبد المطلب ، بطاقة الدفع و حالاتها في الجزائر ، المركز الجامعي ، يحى فارس بالمدية ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس ، معهد علوم التسيير علوم مالية ، 2004
- غفار حكيمة، النقود الالكترونية و أثرها على عملية غسيل الأموال، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس في علوم التسيير، تخصص مالية، جامعة المدية، 2007-2008.
- ليلى قارة، تأثير النقود الالكترونية على السياسة النقدية، مذكرة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2011- 2012.

- مناصر لطيفة، التجارة الالكترونية في الدول العربية الواقع والتحديات، مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس، تخصص مالية نقود وبنوك، جامعة المدية، 2007.

- يحياوي عقيلة، إدارة أعمال البنك، دراسة حالة البنك الخارجي الجزائري BEA ، معهد علوم التسيير،تخصص إدارة أعمال، جامعة يحى فارس، المدية ،2003.

المجلات والمداخلات :

- إبراهيم بومزار، مجلة العرب,العدد43 ،الجزائر,14 جانفي 2021
- حاج صدوق بن شرقي ، مداخلة بعنوان النقود الالكترونية ، كوسيلة في إطار الصيرفة الالكترونية ، الملتقى الدولي الرابع حول عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية ، مركز جامعة خميسمليانة.
- سليمان ناصر, أزمة السيولة النقدية في الجزائر أسباب و حلول, مجلة الباحث, دورية أكاديمية محكمة, نصف سنوية, تصدر عن كلية الاقتصاد لجامعة قاصدي مرباح, ورقلة, الجزائر.
- سليمان ناصر,النظام المصرفي الجزائري و تحديات العولمة,, مجلة الدراسات الاقتصادية و المالية, المركز الجامعي-واد سوف, العدد (1)
- صابر بليدي,صحيفة العرب, ركود الاقتصاد يتسبب في أزمة السيولة في الجزائر , 7 أوت 2020
- محمد شايب, الدفع الالكتروني كالية للحد من أزمة السيولة و اكتناز النقود في الاقتصاد الجزائري, مجلة اقتصاديات المال و الأعمال, جامعة سطيف, الجزائر.

مؤتمرات والملتقيات:

- سليمان ناصر, تأهيل المؤسسة المصرفية العمومية بالجزائر,الأسلوب و المبررات بحث مقدم الى الملتقى الدولي حول "متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في البلدان العربية" تنظيم كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير-جامعة حسيبة بن بوعلي-شلف
- محمد سعدو الجرفي، أثر استخدام النقود الالكترونية على الطلب على السلع و الخدمات، مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، دبي، 2003.

- محمود أحمد إبراهيم الشرقاوي، مفهوم الأعمال المصرفية الالكترونية وأهم تطبيقاتها، مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، دبي، 2003.
- نادر عبد العزيز الشافي، المصارف والنقود الالكترونية، المؤسسة الحديثة للكتاب، طرابلس، لبنان، 2005 .

إجراء مقابلات:

- إجراء مقابلات شخصية مع بعض العملاء منه عملاء للمراكز البريدية ومنه عملاء للبنوك.

المواقع الالكترونية :

- :https://ar.m.wikipedia
- **covid19.sente.gov.dz** https://
- Hhttps://www.meemapps.com
- Httpd://alaraby.co.vk
- https :// www.tadwina.com
- https//www.marefa.org/index.php ?
- https://akhbareldjazair.com
- https://dzazires.com
- https://dzazires.com
- https://fiblachi.com
- https://fiblachi.com
- https://khabarpress.dz
- https://m.marefa.org
- https://newsnetwork.mayoclinic.org/discussion/covid-19-travel-trips-for-people-with-weakened-immune-systems/
- https://newsnetwork.mayoclinic.org/discussion/mayo-clinic-offers-covid-19-walk-in-vaccine-clinics-in-rochester/
- https://Rapid exclusion of COVID-19 infection using AI, EKG technology
- https://www.akaraby.co.vk2020/10/30

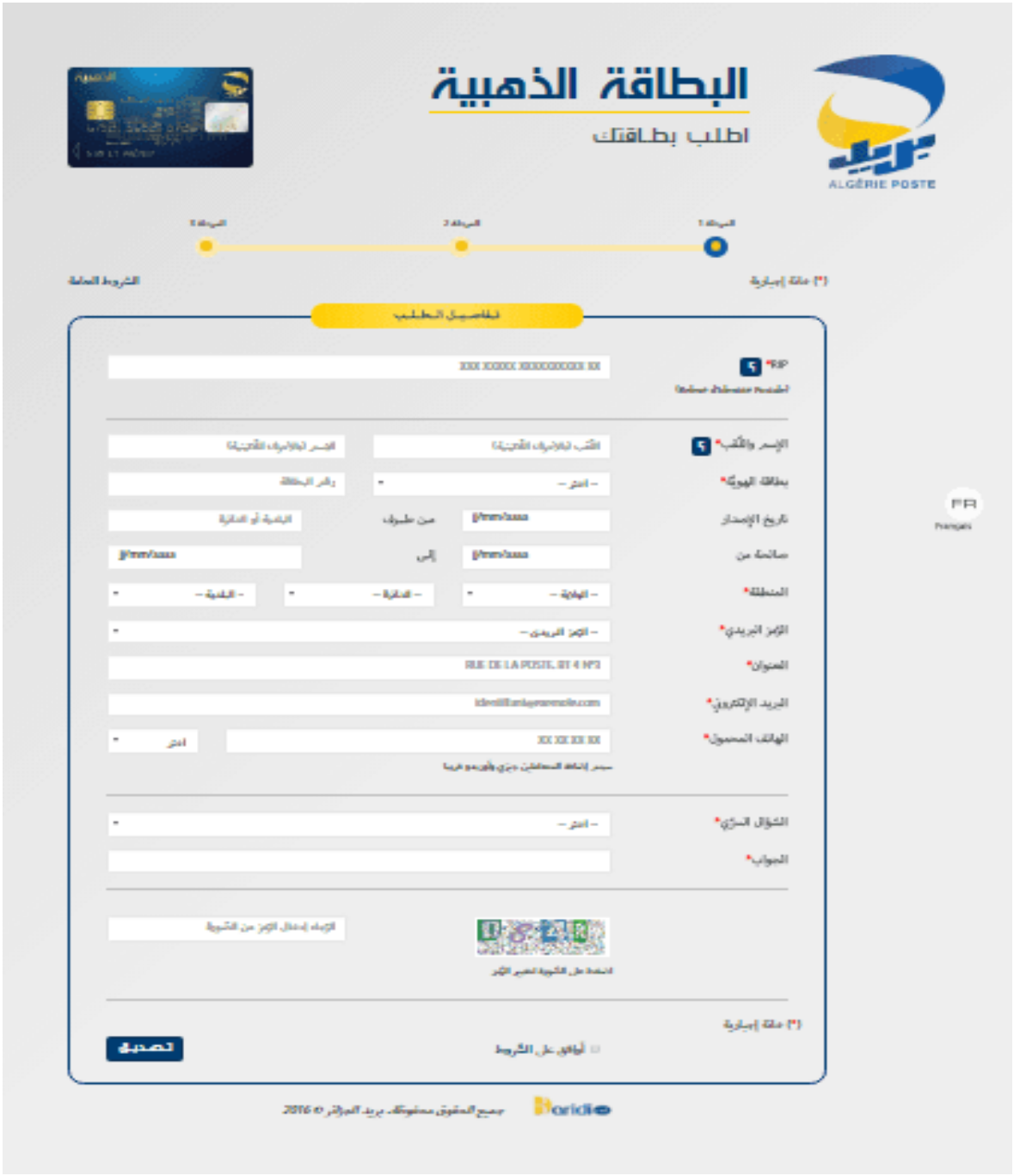
- https://www.alarabby.vo.vk
- https://www.aljazeera.net
- https://www.awras.xom
- https://www.echoroukonline.com
- https://www.elhiwardz.com
- https://www.mc-doualiya.com
- https://www.radioalgerie.dz
- www.aldjadidonline.com
- www.satim.dz.com

قائمة الملاحق

الملحق رقم: (01)



الملحق رقم: (02)



الملحق رقم: (03).



World Health Organization
REGIONAL OFFICE FOR Africa

COVID-19

WHOAFRICAUPDATE18.06.21

Country	Total cases	Total deaths	Country	Total cases	Total deaths	Country	Total cases	Total Deaths
WHO Africa Region			Gambia	6,024	181	Sierra Leone	4,553	82
Algeria	134,840	3,605	Ghana	94,824	790	South Africa	1,786,079	58,323
Angola	37,289	851	Guinea	23,450	167	South Sudan	10,770	115
Benin	8,140	103	Guinea Bissau	3,819	69	Tanzania	509	21
Botswana	65,815	940	Kenya	177,282	3,434	Togo	13,682	127
Burkina Faso	13,460	167	Lesotho	10,950	326	Uganda	67,215	542
Burundi	5,121	8	Liberia	2,729	95	Zambia	122,244	1,525
Cameroon	80,090	1,310	Madagascar	42,034	892	Zimbabwe	40,927	1,647
Cabo Verde	31,783	279	Malawi	34,702	1,164	**WHO AFRO Total**	**3,702,685**	**90,652**
CAR	7,101	98	Mali	14,365	523	**WHO Eastern Mediterranean Region**		
Chad	4,944	174	Mauritania	20,253	480	Djibouti	11,585	154
Comoros	3,975	146	Mauritius	1,773	18	Egypt	275,010	15,723
Congo	12,298	161	Mozambique	71,929	844	Libya	190,146	3,170
Cote d'Ivoire	47,973	306	Namibia	70,112	1,107	Morocco	525,443	9,225
DRC	36,578	866	Niger	5,457	193	Somalia	14,841	775
Equatorial Guinea	8,680	120	Nigeria	167,142	2,117	Sudan	36,347	2,737
Eritrea	5,194	19	Rwanda	29,597	377	Tunisia	376,691	13,792
eSwatini	18,784	676	Sao Tome & Principe	2,359	37	**Total**	**1,430,063**	**45,576**
Ethiopia	274,775	4,262	Senegal	42,206	1,158			
Gabon	24,736	156	Seychelles	14,123	51	**Africa Total**	**5,132,748**	**136,228**

WHO only publishes verified information. Data may reflect differences in reporting methods, retrospective data consolidation, and reporting delays.
Source: WHOAFRO [18/06/21; 08:00]; WHOEMRO [17/06/21:18:00]

الملحق رقم:(04).

